الفصل الأول

في المباحث المتصلة بالكتاب العزيز

وفيه مسائل:

المسألة الأولى:

الكتاب والسنة يشتركان في جميع أنواع اللغة وأساليبها، وقد يختص الكتاب بأشياء، / كما اختصت السنة بأشياء. ٤

فما اختص به الكتاب العزيز: الإعجاز في نظمه[١]، خلافاً للنَّظَّام[٢]، فإنه زعم

---

(١) ذكر العلماء أقوالاً كثيرة في وجوه إعجاز القرآن، منها:
١ ـ أنَّ وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به.
٢ ـ أنَّ وجه الإعجاز إخباره عن المغيبات.
٣ ـ أنَّ وجه الإعجاز تضمنه من قصص الأولين.
٤ ـ أنَّ وجه الإعجاز إخباره عما تكنه ضمائرهم قبل أن يظهر ذلك منهم.
٥ ـ أنَّ وجه الإعجاز توالي فصاحة ألفاظه وصحة معانيه.
٦ ـ أنَّ وجه الإعجاز غرابة الأسلوب والسلامة من جميع العيوب.
٧ ـ أنَّ وجه الإعجاز لما فيه من النظم والتأليف والترصيف.
٨ ـ أنَّ وجه الإعجاز شيء لا يمكن التعبير عنه.
٩ ـ أنَّ وجه الإعجاز استمرار الفصاحة والبلاغة في جميعه بدون فتور.
١٠ ـ أنَّ وجه الإعجاز تنوعه في البلاغة.
١١ ـ أنَّ وجه الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال لا بكل واحد على انفراده.
راجع للأقوال في الإعجاز: تفسير القرطبي ١/ ٦٩ - ٧٧ ، الشفاء للقاضي عياض ١/ ١٦٦ - ١٧٩ ، الإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٥١ . البرهان في علوم القرآن ٢/ ٩٤ - ١٠٦ ، الفصل في الملل والنحل ٣/ ١٩ ، دلائل الإعجاز للجرجاني ٣٦٣ ، إعجاز القرآن للرافعي ١٥٦ ، المعجزة الكبرى لأبي زهرة ٧٨ - ١٠١ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام، وهو شيخ الجاحظ، ومن رؤوس المعتزلة، قرر مذهب الفلاسفة في القدر، الذي أنكره عليه عامة المسلمين، وهو أول من نفى القياس والإجماع، وأول من قال بالصرفة، توفي ما بين سنة ٢٢١ - ٢٢٣هـ .
انظر: الفرق بين الفرق ١١٣ ، النجوم الزاهرة ٢/ ٢٣٤ ، العبر ١/ ٣١٥ ، المعجزة الكبرى لأبي زهرة ٧٨ .

أن الإعجاز في صرف دواعي العرب عن معارضته، لا في نظمه، ولقد قال خطأً، وارتكب شططاً[١].

ومما اختص به: التواتر[٢] في نقله، حتى يتصل بالنبي ﷺ، فجميع القرآن متواتر، وإن تنوعت لغاته[٣]، واختلفت قراءاته، خلافاً لبعض الأغبياء، حيث سلم التواتر لجملة القرآن، ومنع تواتر القراءات السبع، ولا علم له أن القراءات أبعاض القرآن وأجزاؤه كـ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فإنه لا يخلو من إحدى القراءتين[٤]،

(١) ليس هذا قول النظام فقط، وإنما شاركه في هذا القول بعض القدرية والشريف المرتضى من الشيعة، وابن حزم الأندلسي. وهذا القول فاسد، إذ كيف يطلب الله منهم التحدي، بأن يأتوا بمثله، أو بسورة من مثله، وقد سلبهم القدرة على ذلك، ومعلوم أن أحد المتناظرين إذا سلب آلة التحدي، يعتبر التحدي لاغياً لا قيمة له. ولذا قال الإمام الزركشي في البرهان: وهذا قول فاسد، بدليل قوله تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم. وأيضاً يلزم القول بالصرفة فساد آخر، وهو زوال الإعجاز، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى ولا معجزة له باقية سوى القرآن، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزاً.

انظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٩٤ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ١٩ ، الشفاء للقاضي عياض ١/ ١٦٦ - ١٧٩ . تفسير القرطبي ١/ ٦٩ - ٧٧ ، الإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٥١ ، دلائل الإعجاز للجرجاني ٣٦٣ ، إعجاز القرآن للرافعي ١٤١ - ١٥٦ ، المعجزة لأبي زهرة ٧٨ - ١٠١ .

(٢) التواتر في اللغة: التتابع. والتواتر في الاصطلاح: هو إخبار جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، على أمر محسوس.

انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ١٨ وما بعدها.

(٣) المقصود اللهجات، فقد تعددت لهجات العرب في شبه الجزيرة، فكان من تخفيف الله سبحانه أن أنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، وأمر نبيه بأن يقرئ كل قبيلة بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ (عتى حين) يريد (حتى) والأسدي يقرأ: (تِعلمون وتِعلم، وتِسود وجوه، والم اعهد إليكم) وهكذا.. الخ.

راجع: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٣٩.النشر في القراءات العشر ١/ ٢٢.

(٤) قراءة بإثبات الألف ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ وقراءة بحذفها.

وقد قال الإمام الجزري في كتابه «النشر» عند الكلام على أركان القراءة الصحيحة: وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضها تقديراً نحو ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ فإنه كتب بغير الألف في جمع المصاحف. فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً، كما كتب ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ وقراءة الألف محتملة تقديراً، كما كتب ﴿مَلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ فتكون الألف حذفت اختصاراً. اهـ .

انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ١١ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٨.

وليست إحداهما بأولى من الأخرى، فإذا منع تواترهما فقد منع تواتر جملة القرآن[١].

وإنما أتاه هذا الغلط الفاحش، من قبل غلطه في البصر في أسانيد القراء وطرقهم، فقال: لا شك في تواتر القراءات السبع عن الأئمة السبعة[٢]، وأما أسانيدهم عن النبي ﷺ فإنما هي أخبار آحاد[٣]، قال كما هو معروف في طرقهم.

---

(١) ومعنى ذلك، أنه يرد في القرآن بعض آيات غير متواترة، وقد حصل الاتفاق بين الأئمة على أن القراءات العشر صحيحة، مقطوع بها متواترة، فضلاً عن القراءات السبع، لتوفر شروط القراءة الصحيحة فيها. ولذا يقول الإمام ابن الجزري: نقول كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها. إلى أن قال: والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة، هو قراءة الأئمة العشرة، التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول. اهـ.

انظر: منجد المقرئين لابن الجزري ١٥ ، فواتح الرحموت ٢/ ١٥ .

(٢) الأئمة السبعة هم:

أولهم: نافع (المدني) بن عبد الرحمن بن نعيم الليثي، أصله من أصفهان، توفي بالمدينة سنة ١٦٩هـ.

ثانيهم: عبد الله بن كثير (المكي)، توفي سنة ١٢٩هـ.

ثالثهم: أبو عمرو (البصري) زبان بن العلاء، توفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ.

رابعهم: ابن عامر (الشامي) عبد الله بن عامر اليحصبي، توفي بدمشق سنة ١١٨هـ.

خامسهم: عاصم بن أبي النجود (الكوفي)، توفي بالكوفة سنة ١٢٨هـ.

سادسهم: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، توفي بحلوان سنة ١٥٦هـ.

سابعهم: الكسائي علي بن حمزة النحوي الكوفي، توفي في خراسان سنة ١٨٩هـ.

راجع: البدور الزاهرة ٧ - ٨ ، العطار على جمع الجوامع ١/ ٩٨ ، إعجاز القرآن للرافعي ٥١ .

وسنترجم لكل واحد منهم، عند ذكر اسمه فيما بعد.

(٣) الآحاد في اللغة: جمع أحَد، كأبطال جمع بطل. يقال: جاؤوا آحاداً، أي: واحداً واحداً، وفي الاصطلاح: ما لم يجمع شروط التواتر، فيدخل فيه المشهور والمستفيض والعزيز والغريب، ومنهم من يجعل المستفيض والمشهور من المتواتر. انظر: القاموس المحيط ١/ ٢٨٣ ، المصباح المنير ١/ ١٣ ، المعجم الوسيط ١/ ٧ ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر ٢٥ ، وانظر تعريف الآحاد: شرح الكوكب العنير ٢/ ٣٤٥ ، شرح تنقيح الفصول ٣٥٦ .

وهذا كلام من لا خبرة له بطرقهم وأسانيدهم[١]، فمعلوم قطعاً ويقيناً أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم سمعوا جميع القرآن عن النبي ﷺ؛ لأن الله سبحانه فرض عليه تبلغيهم، وإن اختص بحفظ جميعه القليلُ منهم، فقد كان يحفظ هذا ما لا يحفظ هذا، ولكنه قد سمع ما لم يحفظه وعمل به.

هذا زيد بن ثابت[٢] رضي الله تعالى عنه التمس من الصحابة رضي الله تعالى عنهم عند كتابة المصحف البكري[٣] عِلْمَ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ

---

(١) العادة تقتضي أن مثل هذا الكتاب العزيز يكون متواتراً، لأن الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ تلقوه من الرسول ﷺ مشافهة، وحفظوه، صدراً ومكتوباً، ثم حصل جمع القرآن في عهد الخليفة عثمان ﷺ بحضور جمع كبير من الصحابة، وأرسل المصاحف إلى الأمصار، ومع كل مصحف من يعلمهم القرآن. بالإضافة إلى العدد الكبير من الصحابة الذين خرجوا يفتتحون البلدان ويعلمون الناس أمور دينهم، فلا يحتاج بعد هذا إلى أن نقول: إن القرآن نقل آحاداً. لأن الدواعي توافرت وتضافرت على نقله على وجه التواتر تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ وتطبيقاً لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ والبلاغ العام لا يكون إلا بالتواتر، إن اختيار القراءات السبع أو العشر، لا يعني انحصار الروايات فيهم دون غيرهم، بل كان الأئمة الموثوق بعلمهم كثيرين جداً، لكن الاقتصار جاء على ما وافق خط المصحف، حتى يسهل حفظه، وتنضبط القراءات به، فنظروا إلى ما اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر، في ملازمة القراءات به، والاتفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كل مصر إماماً واحداً. وقد أورد ابن الجزري في ترجمة أبي الدرداء، قال: وعن مسلم بن مشكم قال: قال لي أبو الدرداء: أعدد لي من يقرأ عندي فعددتهم ألفاً وست مئة ونيفاً، وكان لكل عشرة منهم مقرئ، أبو الدرداء يكون عليهم قائماً.

راجع في هذا: البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٣٥، الانتصار للباقلاني ٦٥ - ٧٠، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٦٠٧، إعجاز القرآن للرافعي ٥٢ - ٥٣.

(٢) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، المقرئ الفرضي، كاتب رسول الله ﷺ وأحد الذين جمعوا القرآن على عهده ﷺ وعهد أبي بكر، وعهد عثمان رضي الله تعالى عنهم توفي سنة ٤٥هـ.

انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٩٦، الإصابة ٢/ ٥٩٢، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٣٥٨، التاريخ الكبير ٣/ ٣٨٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩٩، شذرات الذهب ١/ ٥٤ - ٦٢، أسد الغابة ٢/ ٢٧٨، الجرح والتعديل ٣/ ٥٥٨، سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٢٧.

(٣) كتب في هامش الأصل بخط مختلف: أي الذي كتبه أبو بكر ﷺ.

أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فوجدها عند بعضهم مكتوبة[١]، وإنما التمس علم كتابتها وحفظها، وإلا فقد بُلِّغُوها عن رسول الله ﷺ، فما من شيء من القرآن إلا وقد قرأه رسول الله ﷺ على جمع كثير من الصحابة، في حضره وسفره، في صلاته وفي غير صلاته.

وقد أسند القُرَّاء نقل القرآن إلى جمع كثير من الصحابة المهاجرين الأنصار، كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة[٢]، وسعد[٣]، وابن مسعود، وحذيفة، وسالم

---

(١) أورد الإمام البخاري في «صحيحه» (٤٩٨٦) باب جمع القرآن، حديث زيد بن ثابت حين أمره أبو بكر بجمع القرآن، قال زيد: فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُب واللخاف، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة براءة وكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله. اهـ.

ثم أورد الإمام البخاري رواية أخرى (٤٩٨٨) عن زيد بن ثابت، قال زيد: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٢٣] فألحقناها في سورتها في المصحف. اهـ.

والثابت أن الآية الأولى كانت في الجمع الأول، والثانية في الجمع الثاني، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ بعد ما ساق الخلاف في اسم خزيمة وأبي خزيمة وهل هما واحد أو اثنان ـ قال: والأرجح أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة ـ بالكنية ـ والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة، فهو ابن ثابت ذو الشهادتين. فتح الباري ٩/ ١٥ ، ثم قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان، أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته، لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سوره، على ما وقفهم عليه النبي ﷺ. وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره.

انظر: فتح الباري ٩/ ٢١ ، جامع الأصول لابن الأثير ٢/ ٥٠٥ .

(٢) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، استشهد ـ ﷺ ـ يوم الجمل سنة ٣٦هـ.

انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٤٢ ، مشاهير علماء الأمصار ٧ ، الإصابة ٣/ ٥٢٩ ، سير أعلام النبلاء ١/ ٢٣ ، أسد الغابة ٣/ ٨٥ ، الرياض النضرة ٢/ ٣٤٩ ، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠ .

(٣) هو سعد بن أبي وقاص ـ مالك بن أهيب ـ أحد العشرة المشهود لهم بالجنة. وردت الرواية عنه في حروف القرآن، مات سنة ٥١هـ في وادي العقيق بالقرب من المدينة، وحمل ودفن بالبقيع وهو آخر العشرة المبشرين بالجنة وفاةً، وهو الذي فتح مدائن كسرى.

انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٠٤ ، مشاهير علماء الأمصار ١٠ ، الإصابة ٤/ ٧٣ وما بعدها، أسد الغابة ٢/ ٣٦٦ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٨٣ ، شذرات الذهب ١/ ٦١ ، سير أعلام النبلاء ١/ ٩٢ ، جامع الأصول ٩/ ١٠ .

مولى أبي حذيفة، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزبير، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وكأُبي، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي زيد، ومجمع، وأنس بن مالك رضي الله تعالى عنهم.

بَعْدَ أن أسندوا إلى جمعٍ كثير من التابعين رضي الله تعالى عنهم، فمنهم بمكة: عطاء[١]، وطاووس[٢]، وعبيد بن عمير[٣]، ومجاهد[٤]، وعكرمة[٥]، وابن أبي مليكة[٦].

---

(١) عطاء بن أبي رباح بن أسلم، وقيل: سالم بن صفوان اليماني، كان من أجلاء الفقهاء وتابعي مكة وزهادها، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، سمع جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعبد الله ابن الزبير، وخلقاً كثيراً من الصحابة، وروى القراءة عن أبي هريرة عرضاً عليه، توفي سنة ١١٥هـ، وقيل: ١١٤هـ، وقيل: ١١٧هـ.

انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤٢٣ وما بعدها، سير أعلام النبلاء ٥/ ٧٨، غاية النهاية ١/ ٥١٣، تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٩، ميزان الاعتدال ٣/ ٧٠، البداية والنهاية ٩/ ٣٠٦.

(٢) طاووس بن كيسان اليماني التابعي الكبير، أصله من الفرس، ومولده ومنشأه في اليمن، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، أخذ القرآن عن ابن عباس، مات بمكة قبل التروية سنة ١٠٦هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٣٤١، تهذيب التهذيب ٥/ ٨، وفيات الأعيان ١/ ٢٣٣، الأعلام ٣/ ٣٢٢، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٨.

(٣) هو عبيد بن عمير بن قتادة الليثي المكي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، ولد في حياة رسول الله ﷺ، كان من ثقات التابعين وأئمتهم بمكة، كان يذكّر الناس فيحضر ابن عمر مجلسه، مات سنة ٧٤هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٤٩٦، سير أعلام النبلاء ٤/ ١٥٦، تهذيب التهذيب ٧/ ١١، أسد الغابة ٣/ ٣٥٣، الطبقات الكبرى ٥/ ٤٦٣، النجوم الزاهرة ١/ ١٩٧.

(٤) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على ابن عباس بضعاً وعشرين ختمة، توفي سنة ١٠٣هـ، وقيل: ١٠٤هـ.

انظر: غاية النهاية ٢/ ٤٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢، صفوة الصفة ٢/ ١١٧، شذرات الذهب ١/ ١٢٥.

(٥) هو عكرمة مولى ابن عباس، أبو عبد الله البربري، تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، مات بالمدينة سنة ١٠٥هـ، وقيل: ١٠٦هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٥١٥، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣، حلية الأولياء ٣/ ٣٢٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٠، شذرات الذهب ١/ ١٣٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٩٣.

(٦) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة اليمني المكي، كنيته: أبو بكر، تابعي ثقة، فقيه، محدث، مفسر، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، ولي قضاء الطائف لعبد الله بن الزبير، مات سنة ١٠٥، وقيل: ١٠٦، وقيل: ١٠٧هـ، وقيل: ١١٠هـ.

انظر: تهذيب التهذيب ٥/ ٣٠٦، وفيات الأعيان ٤/ ٢٣٦، غاية النهاية ١/ ٤٣٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٨٨.

وبالمدينة: عروة [١]، وسالم [٢]، وسليمان [٣]، وعطاء بن يسار [٤]، ومعاذ القارىء [٥]، وابن السائب [٦].

---

(١) عروة بن الزبير بن العوام ، المدني ، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ، ذات النطاقين ، ولد في خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ وردت الرواية عنه في حروف القرآن ، كان يقرأ ربع القرآن نظراً ويقوم به بالليل ، مات سنة ٩١هـ أو ٩٢هـ أو ٩٤هـ ، ورجح بعضهم الأخير .

انظر: تهذيب التهذيب ٧/ ١٨٠ ، طبقات ابن سعد ٥/ ١٧٨ ، غاية النهاية ١/ ٥١١ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٥ ، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٢١ ، البداية والنهاية ٩/ ١٠١.

(٢) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أحد الفقهاء السبعة ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، مات سنة ١٠٦هـ ، وقيل: ١٠٥هـ ، وقيل: ١٠٧هـ ، وقيل: ١٠٨هـ بالمدينة ، وصلى عليه هشام بن عبد الملك ، وكان حاجاً في تلك السنة .

انظر: غاية النهاية ١/ ٣٠١ ، وفيات الأعيان ٢/ ٣٤٩ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٦ ، حلية الأولياء ٢/ ١٩٣ .

(٣) هو سليمان بن يسار ، أبو محمد ، الهلالي ، المدني ، مولى ميمونة أم المؤمنين ، وهو أخو عطاء بن يسار ، تابعي جليل ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، مات سنة ١٠٧هـ ، وقيل: ١٠٨هـ ، وقيل: ١٠٤هـ ، وقيل: ١٠٣هـ ، وقيل: ١٠٩هـ .

انظر: غاية النهاية ١/ ٣١٨ ، وفيات الأعيان ٢/ ٣٩٩ ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٨ ، الطبقات الكبرى ٥/ ١٧٤ ، شذرات الذهب ١/ ١٣٤ ، البداية والنهاية ٩/ ٢٤٤ ، حلية الأولياء ٢/ ١٩٠ ، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٤ ، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٥ ، التاريخ الكبير ٤/ ٤١ .

(٤) هو عطاء بن يسار ، أبو محمد الهلالي المدني ، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، أدرك زمن عثمان وهو صغير ، روى عن كبار الصحابة ، مات سنة ١٠٢هـ أو ١٠٣هـ .

انظر: غاية النهاية ١/ ٥١٣ ، شذرات الذهب ١/ ١٢٥ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣ ، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٨ .

(٥) هو معاذ بن الحارث أبو الحارث ، ويقال: أبو حليمة ، الأنصاري المدني ، المعروف بالقارئ ، توفي سنة ٦٣هـ ، وهو ابن ٦٩ سنة .

انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٠٢ ، شذرات الذهب ١/ ٧١ .

(٦) ذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ ابن السائب من تابعي المدينة ومقرئيهم ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من ذكره من التابعين بالمدينة بهذا الاسم ، ولعله عبد الله بن السائب بن أبي السائب مقرئ مكة ، وهو من صغار الصحابة ، وكان أبوه شريك النبي ﷺ قبل البعثة ، قرأ عبد الله القرآن على أُبيّ وعلى عمر ، وقد وقع الإشكال في اسمه عند الشيخ أحمد شاكر في شرحه على جامع الترمذي ٢/ ٢٣٦ ، وذكر أنه صحابي ، وكان قارئ أهل مكة ، ومات قبل ابن عباس رضي الله عنهما . في إمارة ابن الزبير ، وقد ذكره ابن الجزري باسم عبد الله بن سعدون بن عمر بن مخزوم أبو السائب .

انظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٨٨ وما بعدها ، غاية النهاية ١/ ٤٢٠ ، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢٩ ، الطبقات الكبرى ٥/ ٤٤٥ .

ومنهم بالكوفة، والبصرة، ومصر، والشام، واليمن، وسائر بلاد الإسلام خلق كثير لا يحصون عدداً.

ولو أراد القراء الإحاطة بطرق القرآن وتدوينها لما أطاقوا، كما نقول: لو أراد الفقهاء تدوين طرق تحمل الصلوات المكتوبة، وأعدادها، ومناسك الحج، لما أحاطوا.

وإنما ذكرت ذلك أنموذجاً لتعلموا تواتر القرآن وانتشار طرقه، ولتعلموا غباوة هذا القائل بما الناس عليه.

ولقد عاصر الأئمة السبعة من قراء القرآن، ممن هو في درجتهم، حفظاً وإتقاناً، خلق كثير، وجم غفير، كمحمد بن محيصن[١]، وحميد بن قيس الأعرج[٢]، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع[٣]، ويحيى بن وثاب[٤]، وسليمان الأعمش[٥]، وغيرهم.

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي لمكي، مقرىء أهل مكة مع ابن كثير، كان ممن تجرد للقراءة وقام بها في عصر ابن كثير، وكان له اختيار في القراءة فرغب الناس عن قراءته، ومالوا إلى قراءة ابن كثير، توفي سنة ١٢٣هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ١٦٧، معرفة القراء الكبار ١/ ٨١، شذرات الذهب ١/ ١٦٢، البدور الزاهرة ـ القراءات الشاذة ـ ١١.

(٢) هو حميد بن قيس الأعرج، المكي، القارئ، ثقة، أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر، روى القراءة عنه سفيان بن عيينة، توفي سنة ١٣٠هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ٢٦٥، معرفة القراء الكبار ١/ ٨٠.

(٣) هو الإمام يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي المدني القارئ، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور، كبير القدر، عرض القرآن على عبد الله بن عباس، وأبي هريرة، روي أنه أتي به إلى أم سلمة وهو صغير، فمسحت على رأسه، ودعت له بالبركة. مات بالمدينة سنة ١٣٠هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٨٢، النشر في القراءات العشر ١/ ١٧٨، وفيات الأعيان ٥/ ٣١٨، شذرات الذهب ١/ ١٧٨.

(٤) هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي، تابعي ثقة، من العباد الأعلام، تعلم القرآن آية آية، كان مقرئ أهل الكوفة في زمانه. قال الأعمش: كان يحيى بن وثاب من أحسن الناس قراءة، مات سنة ١٠٣هـ.

انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٨٠، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٤، معرفة القراء الكبار ١/ ٥١، شذرات الذهب ١/ ١٢٥.

(٥) هو سليمان بن مهران الأعمش الأسدي، الكوفي، إمام جليل، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي، وعاصم ابن أبي النجود، وغيرهما، كان حافظاً ورعاً، متثبتاً، واسع العلم بالقرآن، ولد سنة ٦٠هـ، ومات سنة ١٤٨هـ، وقيل: ١٤٩هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ٣١٥، البدور الزاهرة ١٧، وفيات الأعيان ٢/ ١٣٨، معرفة القراء الكبار ١/ ٧٨.

ومعلوم أن أهل الحجاز لم ينكروا الحرف[١] الذي قرأ به أهل المشرق والشام، وكذلك لم ينكروا على أهل الحجاز، فلم يتناكروا ولم يتمانعوا، /بل اتفقوا على ٥
القراءة بالجميع في صلواتهم، ومساجدهم، ومنعوا وامتنعوا أن يقرؤوا بغيرها مما لم يتواتر، واحتمل أن يكون قرآناً أو تفسيراً.

فإن قيل: فإن القراء يذكرون غوامض من القراءات ويختلفون في كثير من ألفاظها، يخفى على غيرهم من حملة الشريعة، فكيف يصح فيها دعوى التواتر؟ فالجواب: أن هذه الألفاظ يختص بمعرفتها القراء، ويؤدونها إلى من يأخذ عنهم، ويسمون ذلك: الأداء، وهو تدقيق وتحقيق في أنواع اللغة التي نزل القرآن بها.

ألا تراهم يتفقون على المد، ويختلفون في طوله وقصره، فمنهم من يمد ألفين، ومنهم من يمد ألفاً ونصفاً، ومنهم من يمد أربعاً وخمساً[٢].

فمن متأخري الأصوليين من قال في هذا: إنه ليس بمتواتر، واستدلوا باختصاص الخاصة بعلمه، وبأن الإمام أحمد بن حنبل ـ رضي الله تعالى عنه ـ كره قراءة[٣] حمزة[٤]، لما فيها من طول المد، ولو كان متواتراً لما كرهه، وإلى هذا ذهب أبو

---

(١) المراد بالحرف القراءة، لأنه المقصود به هنا، وهناك اختلاف بين مصاحف الشام والحجاز، وهذا الخلاف نحو قوله تعالى: (بكلمات ربها وكتابه وكتبه، وباعد وبعِّد، والصابئين والصابئون، وضحاها وضحيها، وغير ذلك..).

وهذه كلها صحيحة أنزل القرآن بها، واختلاف هذه المصاحف منقولة عند أهل الأمصار نقلاً متواتراً، لأن هذا الاختلاف الموجود في المصاحف لا يفسد معنى ولا يغيره ما دام اللفظ والمعنى متفقين. قال الإمام ابن تيمية بعد ذكر أمثلة كثيرة: (فالرسول يُجوِّز إثبات ذلك ويجوز حذفه) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٣٥٤.

راجع في هذا: كتاب الانتصار للباقلاني ٣١٤، فتح الباري ٩/ ٢٤، النشر ١/ ٢٨، منجد المقرئين ١٥، مذكرة أصول الفقه ٥٦.

(٢) راجع في هذا: النشر في القراءات العشر ١/ ٣٢٧ وما بعدها.

(٣) الجملة الآتية كتبت بالهامش: (الإمام أحمد كره قراءة حمزة) تنبهاً للموضوع.

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل المعروف بالزيات، الكوفي، أحد القراء السبعة، ولد سنة ٨٠هـ، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وعنه أخذ الكسائي، توفي بحلوان بالعراق سنة ١٥٦هـ.

انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦، غاية النهاية ١/ ٢٦٣، التيسير لأبي عمر الداني ٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٠، مشاهير علماء الأمصار ١٦٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧.

شامة القارئ[١].

والذي أطلقه عامة أهل العلم بخلافه[٢]، وهو الذي أقول به، لأن ذلك مما صح نقله، وجاءت به اللغة الفصيحة الثابتة بالتواتر والاستقراء، الذي هو تَرْجمان القرآن، ولم يخرج عن رسم المصحف الإمام، والدليل على صحة نقلها، وتواترها، عدم التمانع والتناكر فيما بين أهل العلم بالقرآن.

وأما اختصاص الخاصة بمعرفته فلا يمنع تواتره، كما نقول: إن اختصاص آحاد القراء في زماننا، بقراءة عاصم[٣]، وابن كثير[٤]، أو غيرهما لا يمنع تواترها.

وأما كراهة[٥] الإمام أحمد ـ ﷺ ـ فليست بكراهة منع، وإنما ذلك من باب

---

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، المعروف بأبي شامة، الشيخ العلامة الحجة، قيل له أبو شامة لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، وتوفي سنة ٦٦٥هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٥.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٩١.

(٣) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي، أحد القراء السبعة، جمع بين الفصاحة والإتقان والتجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقراءة، وكان كفيف البصر، اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ١٢٧هـ، وقيل: ١٢٨هـ، وقيل: ١٠٨هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٣٤٦، وفيات الأعيان ٣/ ٩. تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧، الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٥٦، التاريخ الكبير ٦/ ٤٨٧، تهذيب ابن عساكر ٧/ ١٢٢.

(٤) هو عبد الله بن كثير بن زاذان بن فيروزان، أحد القراء السبعة، ولد بمكة سنة ٤٨هـ، ولقي بها عبد الله ابن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، وروى عنهم، قال ابن مجاهد: لم يزل عبد الله بن كثير هو الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة حتى مات سنة ١٢٠هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٤٤٢، وفيات الأعيان ٣/ ٤١، شذرات الذهب ١/ ١٥٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٦٧، الطبقات الكبرى ٥/ ٤٨٤، التاريخ الكبير ٥/ ١٨١، الجرح والتعديل ٥/ ١٤٤، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٨.

(٥) كتب بالهامش: أي لقراءة حمزة.

الترجيح لغيرها عليها، ولو لم يكن مد حمزة ثابتاً لأنكره ومنعه. والله أعلم[١].

المسألة الثانية:

اختلف أهل العلم في البسملة، فذهب مالك وغيره إلى أنها ليست من الفاتحة[٢]، واستدلوا بأنها لم تنقل نقل القرآن، ولو كانت منه لنقلت كنقله.

وبالغ القاضي أبو بكر الباقلاني[٣] في نصرة هذا.

وذهب الشافعي إلى أنها من الفاتحة[٤]، واحتج بإجماع الصحابة ـ رضي الله

---

(١) قال الذهبي: قد انعقد الإجماع بأَخَرة على تلقي قراءة حمزة بالقبول والإنكار على من تكلم فيها، فقد كان من بعض السلف في الصدر الأول فيها مقال. اهـ.

انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٥، سير أعلام النبلاء ٧/ ٩١، وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦.

وقال ابن الجزري: وأما ما ذكر عن عبد الله بن إدريس وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة، فإن ذلك محمول على قراءة من سمعا منه، ناقلاً عن حمزة، وما آفة الأخبار إلا رواتها. غاية النهاية ١/ ٢٦٣.

ثم ذكر بسنده إلى حمزة، قال بعد ذكر السند: حدثنا سليم قال: سمعت حمزة يقول: إنما أزيد على الكلام في المد ليأتي بالمعنى. انتهى. وروينا عن حمزة أيضاً: أن رجلاً قرأ عليه فجعل يمد، فقال له حمزة: لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. قلت: فالأول: لما لم يعرف الحق زاد عليه ليوفيه، والثاني: لما زاد على الحق رد عليه يهديه، فلا يكون تفريط ولا إفراط. انتهى كلامه من النشر.

انظر: النشر ١/ ٣٢٧، المرشد الوجيز ٢١٢.

(٢) راجع لهذه المسألة: الأم للشافعي ١/ ٩٣، بداية المجتهد ١/ ١٢٥، أحكام القرآن للقرطبي ١/ ٩٣، أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٢٠، بدائع الصنائع ٢/ ٥٣٨، أحكام القرآن للجصاص ١/ ٩، شرح معاني الآثار للطحاوي ١/ ١١٩، نصب الراية ١/ ٣٢٧ وما بعدها، شرح السنة للبغوي ٣/ ٥٢ وما بعدها، روائع البيان ١/ ٤٧.

(٣) هو القاضي محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، المعروف بالباقلاني البصري المالكي، الفقيه، المتكلم الأصولي، المحدث، انتهت إليه رياسة المالكية بالعراق في عصره، تصدى لأباطيل الباطنية فهزمهم أشنع هزيمة، له مؤلفات كثيرة، منها: إعجاز القرآن، التمهيد في أصول الفقه، وكشف الأسرار في الرد على الباطنية، توفي ببغداد سنة ٤٠٣هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩٠، تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٩، وفيان الاعيان ٤/ ٣٦٩، شذرات الذهب ٣/ ١٦٨، الفتح المبين ١/ ٢٢١.

(٤) انظر: الأم للشافعي ١/ ٩٣.

تعالى عنهم ـ على كتابتها في المصحف، وقد أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله سبحانه.

وأبو حنيفة ـ رحمه الله ـ لم يتكلم في هذه المسألة[١]، إما تثبتاً واجتهاداً، وإما فَرَقاً ووَرَعاً.

ولولا قوة الشبهة لوقع أحدٌ من الفريقين، ولكنها منعت التكفير من الجانبين[٢].

والذي أدين الله سبحانه وأقول به: إنها ليست من الفاتحة قطعاً ويقيناً واعتقاداً، كما نعتقد ذلك في سائر آياتها، لأنها لم يثبت تواترها[٣]، ولو ثبت لما اختلف الناس فيها، ولما رأينا جمعاً من السلف والخلف من أهل العلم بالقرآن يتركون البسملة بين السورتين مع كتابتها في المصحف.

احتمل أن يكون استعمال الفريق الآخر على أنها قرآن، بدليل ثبوتها في المصحف، وترك الفريق الآخر لا يدفع ثبوتها من القرآن، فكثيراً ما يزيد السلف

---

(١) قال أبو بكر الجصاص: وليس عن أصحابنا رواية منصوصة في أنها آية منها ـ أي من الفاتحة ـ إلا أن شيخنا أبا الحسن الكرخي حكى مذهبهم في ترك الجهر بها. أحكام القرآن ١/ ٨.

وهذا يدل على أن البسملة ليست من الفاتحة عندهم، وإنما هي آية من القرآن الكريم نزلت للفصل بين السور. انظر: بدائع الصنائع ٢/ ٥٣٨.

(٢) لأن أدلة كل فريق محتملة تمنع الآخر من تكفير خصمه والمسألة اجتهادية، ولذا لم يكفر أحد من المختلفين من خالفه في ذلك، لأنه لا يكفر إلا من نفى شيئاً من القرآن قطعي الدلالة، والمسألة محتملة. فالذي أنكرها زعم أنها أنزلت وكتبت للتيمن وللفصل بين السور، ولا تواتر على كونها من السورة، بخلاف ما لو نفى حرفاً مجمعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد، فإنه يكفر بالإجماع.

راجع في هذا: كشف الأسرار ١/ ٢٣، بدائع الصنائع ٢/ ٥٣٨، نيل الأوطار ٢/ ٢٤٠، تعليق الشيخ أحمد محمد شاكر على سنن الترمذي ٢/ ١٦ وما بعدها.

(٣) نعم لم يثبت تواتر كونها من الفاتحة، ولو ثبت لما حصل خلاف، وهذا الذي ذكره المصنف من أدلة المانعين، أما غيرهم فإليك ما قاله الإمام السيوطي: وأجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر، فرب متواتر عند قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر، ويكفي في تواترها إثباتها في مصاحف الصحابة فمن بعدهم بخط المصحف، مع منعهم أن يكتب في المصحف ما ليس منه، كأسماء السور، وآمين، والأعشار، فلو لم تكن قرآناً لما استجاز إثباتها بخطه من غير تمييز. انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٠٣، العطار على جمع الجوامع ١/ ٢٩٦.

الناقلون للقرآن في حروف القرآن كلمة، وينقصها آخرون، وتكون الزيادة والنقصان ثابتين مُنْزلين من عند الله سبحانه[١].

واحتمل أن يكون استعمالهموها، تبركاً واستفتاحاً، بدليل استعمالهم لها في أوائل الأجزاء، عند التلاوة.

فعند هذا، علمنا أنها ليست من الفاتحة قطعاً ويقيناً، لأن القرآن لا يثبت مع قيام الاحتمال، وهذا المعنى هو الذي أراده مالك والقاضي، ألا ترى القاضي يقول: أستحيي الله تعالى، وأقطع بخطأ الشافعي. ولا يقطع إلا في مقام القطع واليقين.

/ ثم أقول: إنها من الفاتحة ظناً واجتهاداً[٢]، لأجل العمل بها في مواطن ٦
الاجتهاد، كإيجابها في الفاتحة عند من يقول بتعيُّنها في الصلاة[٣] ـ وهو الشافعي

---

(١) مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] فلفظة (هو) توجد في قراءة دون أخرى (وما عملت، وعملته)، وقوله: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ بزيادة (من). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فالرسول يُجوِّز إثبات ذلك ويجوز حذفه، كلاهما جائز في شرعه.

انظر: مجموع الفتاوى ٢٢/ ٣٥٤، وقال ابن قتيبة: وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ اهـ. تأويل مشكل القرآن ٢٤ وما بعدها.

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: وبه تعرف أنه لا إشكال في كون البسملة آية في بعض الحروف دون بعض، وبذلك تتفق أقوال العلماء. اهـ. مذكرة في أصول الفقه ٥٦.

(٢) الاجتهاد في اللغة: بذل الوسع، يقال: اجتهد: بذل ما في وسعه.

وفي الاصطلاح: هو بذل الجهد للتوصل إلى الحكم الشرعي العملي من دليله التفصيلي.

انظر: المعجم الوسيط ١/ ١٤٢، الحدود في الأصول ٦٤، جمع الجوامع ٢/ ٣٧٩، التعريفات ١٠، إرشاد الفحول ٢٥٠.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى٢٢/ ٣٥٤، بعد ذكر المذاهب في البسملة: وبهذا يتبين أن من قال من الفقهاء، أنها واجبة على قراءة من أثبتها، أو مكروهة على قراءة من لم يثبتها، فقد غلط، بل القرآن يدل على جواز الأمرين، ومن قرأ بإحدى القراءات لا يقال: إنه كلما قرأ يجب أن يقرأ بها، ومن ترك ما قرأ به غيره لا يقول: إن قراءة أولئك مكروهة، بل كل ذلك جائز بالاتفاق، وإن رجح كل قوم شيئاً. وبهذا يتبين: أن من أنكر كونها من القرآن بالكلية إلا في سورة النمل وقطع بخطأ من أثبتها، بناء على أن القرآنية لا تثبت إلا بالقطع، فهو مخطئ في ذلك، ويقال له: ولا تنفى إلا بالقطع أيضاً، ثم يقال له: من أثبتها يقطع بأنها ثابتة، ويقطع بخطأ من نفاها، بل التحقيق: أن كون الشيء قطعياً أو غير قطعي أمر إضافي، والقراءات تدل على جواز الأمرين، ولكن القراءة بها أفضل، وهذا قول جمهور العلماء، يجوزون هذا، ويرجحون قراءتها ويخفونها عن غيرها من القرآن لأنها تابعة لغيرها والله أعلم. اهـ.

يراجع: المستصفى ١/ ١٩٤ - ١٩٩، وتعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي ٢/ ١٨.

رحمه الله تعالى ـ وغير ذلك مما يتعلق بالقرآن من الأحكام العملية[١]، من تحريم قراءتها على الجنب[٢].

والدليل على ذلك، ما روت أم سلمة رضي الله تعالى عنها، أن النبي ﷺ قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة، وعدَّها آية منها[٣].

---

(١) أنواع الأحكام التي جاء بها القرآن ثلاثة:

الأول: أحكام اعتقادية، تتعلق بما يجب على المكلف اعتقاده في الله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.

الثاني: أحكام خلقية، تتعلق بما يجب على المكلف أن يتحلى به من الفضائل، وما يجب عليه أن يتخلى عنه من الرذائل.

الثالث: أحكام عملية، تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال وعقود وتصرفات، وهذا النوع الثالث هو فقه القرآن.

والأحكام العملية في القرآن على نوعين:

أ ـ أحكام العبادات، من صلاة وصوم وزكاة وغير ذلك.

ب ـ أحكام المعاملات، من بيع وشراء وغير ذلك من أنواع العقود، فالنوع الثالث هو مراد المؤلف.

انظر: علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ٣٢.

(٢) لأن الإمام الشافعي ما دام يعتبر البسملة آية من الفاتحة، فتحرم قراءتها على الجنب والحائض والنفساء، كبقية القرآن.

وكذلك تحرم قراءتها عند الحنفية، على قصد القرآن، وعلى احتمال أنها آية تامة من القرآن.

انظر: كشف الأسرار ١/ ٢٣، بدائع الصنائع ٢/ ٥٣٧.

(٣) الحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٤٨ بلفظ: أن النبي ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، فعدها آية، والحمد لله رب العالمين آيتين، وإياك نستعين، وجمع خمس أصابعه.

وأخرجه أبو داود في سننه برقم ٤٠٠١، ١/ ٢٩٤ بلفظ: أنها ذكرت ـ أو كلمة غيرها ـ قراءة رسول الله ﷺ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يقطع قراءته آية آية.

وأخرجه أحمد في المسند ٦/ ٣٠٢ بلفظ: أنها سئلت، عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت: كان يقطع قراءته آية آية ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾..إلخ.

وأخرجه الحاكم في المستدرك ٢/ ٢٣١/ ٢٣٢ بهذا اللفظ، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. وأقره الذهبي.

وأخرجه الدار قطني قريباً من هذا اللفظ، وقال: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

وقد أورد الحديث الإمام النووي وصححه في كتابه المجموع ٣/ ٢٧٨، كما أورده الزيلعي في نصب الراية ١/ ٣٥٠ والشوكاني في نيل الأوطار ٢/ ٢٢٨.

وما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ كان لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم[١].

وهذا الذي أراده الشافعي رحمه الله تعالى، والدليل على إرادته ذلك، اختلافُ قوله في غير الفاتحة من سور القرآن، ولا يُظَنُّ بأبي عبد الله رحمه الله تعالى أنه يثبت القرآن بالظن والاجتهاد، ويتردد قوله فيه نفياً وإثباتاً[٢]، وقد بين محققو أصحابه، كإمام الحرمين، والماوردي[٣] أن المسألة ظنية عملية لا علمية، ونقلوا وجهاً بعيداً أنها علمية. قال إمام الحرمين[٤]: وهذه غباوة عظيمة، إذ دعوى العلم حيث لا قطع محال.

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ١/ ٤٩٩ ، وأخرجه الحاكم في المستدرك ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢ وصححه على شرط الشيخين.

وأورده ابن حجر في التلخيص الحبير ١/ ٢٣٣ . وقال: وأما أبو داود فرواه في المراسيل عن سعيد بن جبير مرسلاً ، قال: والمرسل أصح .

وانظر نيل الأوطار ٢/ ٢٣٤.

(٢) تردد الإمام الشافعي ليس في أن البسملة آية من كل سورة أم ليست آية ، بل تردده في كونها آية مستقلة من كل سورة ، أو جزء من الآية التي بدأت بها السورة .

والإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ مال إلى أنها آية من كل سورة ، ولذا قال الإمام الغزالي بعد ذكره ميل الشافعي: وهذا أصح من قول من حمل تردد قول الشافعي على أنها ، هل هي من القرآن في أول كل سورة؟ بل الذي يصح أنها حيث كتبت مع القرآن بخط القرآن فهي من القرآن . اهـ .

انظر: المستصفى ١/ ١٩٥ ، المجموع شرح المهذب ٣/ ٢٦٧ .

(٣) هو علي بن محمد بن حبيب البصري المعروف بالماوردي ، الفقيه الشافعي ، كان إماماً جليلاً ، رفيع الشأن ، له الباع الطويل في الأصول والفروع على مذهب الشافعي ، له مصنفات كثيرة في الأصول ، والفقه والحديث ، والتفسير ، توفي ببغداد سنة ٤٥٠هـ .

انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٦٤ ، ميزان الاعتدال ٣/ ١٥٥ ، طبقات الشافعية ٥/ ٢٦٧ ، شذرات الذهب ٣/ ٥٨٥ ، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٤٢٣ ، البداية والنهاية ١٢/ ٨٠ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٢ ، الفتح المبين ١/ ٢٤٠ .

(٤) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، اشتهر بإمام الحرمين ، عالم فاضل جليل ، فقيه أصولي ، له مؤلفات منها: البرهان في أصول الفقه ، من تلاميذه: الإمام الغزالي ، توفي سنة ٤٧٨هـ .

انظر: طبقات الشافعية ٣/ ٢٤٩-٢٨٢ ، شذرات الذهب ٣/ ٣٥٨ ، البداية والنهاية ١٢/ ١٢٨ ، وفيات الأعيان ٣/ ١٦٧ - ١٧٠ .

وبهذه الطريق التي سلكناها، يعلم أهل التحقيق أن الخلاف بين الفريقين غير واقع، وأنهما لم يتواردا على محل واحد[١]، ويعلمون أيضاً خطأ القاضي على الشافعي، ولعل هذا هو السبب لدعوى القاضي، حيث ادعى خلافاً بين الناس في ثبوت القرآن بأخبار الآحاد، وهذه دعوى فاسدة، لا أصل لها، فلم يقل أحد بثبوت القرآن بخبر الواحد، إذ لـو ثبت القرآن بخبر الواحد لالتبس الشاذ بالصحيح، ووقع الناس في الجهل، والمحذور الذي يحاذره السلف رضي الله تعالى عنهم[٢].

المسألة الثالثة:

في معرفة الشاذ من الصحيح وأحكامهما

فأقول: اتفق أهل العلم بالقرآن، على أن الصحيح الثابت من القرآن، ما اجتمع فيه ثلاثة أركان[٣]:

---

(١) لأن من أثبت البسملة حكماً قال: يقبل في إثباتها خبر الواحد كسائر الأحكام، ومن نفاها قراءة لم يقبل في إثباتها خبر الواحد، بل لا بد في إثباتها من النقل المتواتر كسائر القرآن، ولذا لم يكفر من جحدها ولا من نفاها، لأن التكفير لا يكون بإنكار الظنيات، فالمثبتون للبسملة مثلاً لا يجوزون قراءتها للجنب والحائض باعتبارها قرآناً وكذلك النافون للبسملة تحرم قراءتها عندهم على قصد القرآن، فيكون الخلاف على هذا لفظياً.

راجع: كشف الأسرار ١/ ٢٣، بدائع الصنائع ٢/ ٥٣٧، المجموع للنووي ٣/ ٢٦٧، مغني المحتاج ١/ ١٥٧.

(٢) ودعوى ثبوت القرآن بخبر الواحد، أوردها القاضي الباقلاني في كتابه الانتصار، انظر: نكت الانتصار للصيرفي ٦٣، لكنه لم يذكر من قائل هذه الدعوى، وكأنه أورد هذه الدعوى، على شكل سؤال قائلاً: بل لا بد في مستقر العادة أن يقول منهم قائلون: كيف تثبت قرآناً بخبر الواحد، ولا يوجب خبره العلم؟.

(٣) هذه أركان القراءة الصحيحة عند الجمهور، أما عند مكي بن أبي طالب وابن الجزري، فإنهما يكتفيان عن التواتر، بصحة السند، مع الشهرة والاستفاضة. قال ابن الجزري: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف. النشر في القراءات العشر ١/ ٩. وراجع: الإتقان في علوم القرآن ١/ ٩٩، البدور الزاهرة ـ القراءات الشاذة ـ ١٠.

تواتر نقله، وفصاحة لفظه، وإن كان غيره أفصح، وموافقة رسم الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ في المصحف[١] الذي وضعوه للناس إماماً، عاصماً عن الاختلاف، مجرداً عن النقط والشكل، ليوافق كل حرف نزل به القرآن، من لغات العرب، وهو أعظم الأركان، قائم مقام التواتر.

والموافقة، تكون تحقيقاً وتقديراً واحتمالاً، كـ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ و﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة]، فمن قرأ بالصاد، والحذف من ﴿مَٰلِكِ﴾ فقد وافق تحقيقاً[٢]، ومن قرأ بالسين أو بالزاي، أو بإثبات الألف، فقد وافق تقديراً[٣].

وكقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بالغيبة والخطاب[٤]، فإنه موافق للرسم احتمالاً، لأن الرسم يحتملها.

ولهذا يقول عامة أهل العلم: إن قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وقراءة أبي محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري[٥]، وقراءة خلف بن هشام

---

(١) المصحف الذي كتب في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان ـ رضي الله تعالى عنه ـ وأُرسِل نسخ منه إلى الأمصار.

(٢) قراءة ﴿مَٰلِكِ﴾ بحذف الألف جاءت موافقة لسائر المصاحف لحذف الألف من جميعها فتسمى موافقة الرسم تحقيقاً، وقراءة ـ (مالك) ـ بإثبات الألف جاءت موافقة للرسم تقديراً واحتمالاً، على أن الألف ثابتة، وحذفت في الرسم اختصاراً، كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ فإنها بإثبات الألف للجميع، مع حذفها اختصاراً في سائر المصاحف.
انظر: الحجة في القراءات لابن خالويه ٦٢، الإتقان للسيوطي ١/ ١٠٠، النشر ١/ ١١، منجد المقرئين ١٥، المهذب ١/ ٢٧.

(٣) قال ابن خالويه: قوله تعالى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ تقرأ بالصاد، والسين، وإشمام الزاي، فالحجة لمن قرأ بالسين أنه جاء به على أصل الكلمة، والحجة لمن قرأ بالصاد أنه أبدلها من السين لتؤاخي السين في الهمس والصفير، وتؤاخي الطاء في الإطباق، لأن السين مهموسة، والطاء مهموزة، والحجة لمن أشم الزاي أنها تؤاخي السين في الصفير، وتؤاخي الطاء في الجهر. الحجة في القراءات ٦٢. وانظر: النشر ١/ ١٢، الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٠٠، منجد المقرئين ١٥.

(٤) بالغيبة كما ذكره المصنف، وبالخطاب بإبدال الياء تاء: تؤمنون.

(٥) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، كان إماماً كبيراً، ثقة عالماً، انتهت إليه رياسة القراءة بعد أبي عمرو، كان إمام جامع البصرة سنين، وهو أحد القراء العشرة المشهود لهم بقبول قراءتهم. توفي سنة ٢٠٥هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٦٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨٢، غاية النهاية ٢/ ٣٨٦، النشر ١/ ١٨٦، وفيات الأعيان ٦/ ٣٩٠، معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ١٣٠.

البغدادي[١] صحيحة متواترة، فصيحة، موافقة رسم المصحف الإمام[٢].

أما أبو جعفر، فإنه شيخ نافع[٣]، وكان يقرئ الناس في مسجد رسول الله ﷺ، وقدمه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بالكعبة يصلي بالناس، وأخذ القرآن عن ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم، فنسبة قراءة نافع عن أبي جعفر، كنسبة قالون عن نافع[٤].

وأما يعقوب فكان إماماً في اللسان، قيماً[٥] بالقرآن، قرأ على سلام[٦]، وسلام

---

(١) هو خلف بن هشام بن ثعلب البزار، البغدادي، أحد القراء العشرة، كان ثقة، كبيراً، زاهداً، عابداً، عالماً، أخذ القراءة عن خلق كثير، ذكرهم ابن الجزري في غاية النهاية، توفي ببغداد سنة ٢٧٢هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٢٧٢، النشر ١/ ١٩١، وفيات الأعيان ٢/ ٢٤١، تهذيب التهذيب ٣/ ١٥٦، شذرات الذهب ٢/ ٦٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٧٦، معرفة القراء الكبار ١/ ١٧١.

(٢) ذكر المؤلف هؤلاء القراء الثلاثة ليثبت أن قراءتهم متواترة مقبولة، وتعتبر مكملة للقراءات العشر، بخلاف من يدعي أن التواتر مقصور على القراءات السبع، وقد ذكر ابن الجزري ـ في كتابه النشر ـ وغيره ما يثبت أن القراءات العشر متواترة وما عدا ذلك ففيها الخلاف. انظر: النشر ١/ ٤٦، البناني على جمع الجوامع ١/ ٢٣١.

(٣) نافع بن عبد الرحمن بن أبي رويم، ويقال: أبو نعيم، أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة. يقول نافع: قرأت على سبعين من التابعين. أقرأ الناس دهراً طويلاً، يزيد على سبعين سنة، انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة المنورة، مات سنة ١٦٩هـ.

انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٣٢، معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ٩٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٣٦، مشاهير علماء الأمصار ١٤١، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤٢، شذرات الذهب ١/ ٢٧٠، التاريخ الكبير ٨/ ٨٧.

(٤) لأن أبا جعفر شيخ نافع. ونافع شيخ قالون. راجع النشر ١/ ٤٥.

(٥) أي مواظباً، لأن من معاني القيام المواظبة، كما في قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ أي: مواظباً، نظيره في سورة آل عمران: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ أي: مواظبة. انظر: قاموس القرآن للفقيه الدامغاني ٣٩٤.

(٦) هو سلام بن سليمان أبو المنذر المزني، البصري ثم الكوفي، ثقة جليل، ومقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم ابن أبي النجود وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهما، قرأ عليه يعقوب الحضرمي وغيره، ذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ١٧١هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٣٠٩، شذرات الذهب ١/ ٢٧٩، معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ١٠٩.

على أبي عمرو وعاصم وغيرهما، فهو كأحد رواة هؤلاء، بل هو أتقن وأضبط.

وأما خلف فكان إماماً في اللسان، قيماً بالقرآن، وقرأ[١] على سليم[٢] على حمزة، وعلى يحيى بن آدم[٣] على أبي بكر[٤] على عاصم، وعلى إسحاق[٥] المسيبي على نافع، / فاختياره[٦] لا يخرج عن قراءة هؤلاء، فليس القرآن منحصراً في السبعة ٧

(١) هكذا في الأصل بواو، ولعل الصواب: قرأ، بدون واو.

(٢) هو سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب، الكوفي، المقرئ، ضابط محرر، حاذق، عرض القرآن على حمزة، وهو أخص أصحابه وأضبطهم بحرف حمزة، عرض عليه خلف بن هشام وخلق كثير، اختلف في سنة وفاته، فقيل: توفي سنة ١٨٨هـ، وقيل: سنة ١٨٩هـ، وقيل: سنة ٢٠٠هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ٣١٨، معرفة القراء الكبار ١/ ١١٥، شذرات الذهب ١/ ٣٢٠، النشر ١/ ١٦٧، الأعلام ٣/ ١٧٩.

(٣) هو يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد، أبو زكريا الصالحي إمام كبير، حافظ، روى القراءات عن أبي بكر بن عياش سماعاً، وعن الكسائي، وروى عنه أحمد بن حنبل، وخلف بن هشام، توفي سنة ٢٠٣هـ بنعم الصلح قرية في واسط بالعراق.

انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٦٣، تذكرة الحفاظ للسيوطي ١/ ١٥٢، معرفة القراء الكبار ١/ ١٣٧، شذرات الذهب ٢/ ٨.

(٤) هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، وفي اسمه أقوال: أشهرها شعبة، عالم، فاضل جليل، قرأ القرآن على عاصم، وعرض القرآن على عطاء بن السائب، وسمع منه الحروف يحيى بن آدم، وغيره، توفي سنة ١٩٣هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٩٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٩٤، معرفة القراء الكبار ١/ ١١٠، شذرات الذهب ١/ ٣٣٤، تهذيب التهذيب ١٢/ ٣٤، غاية النهاية ١/ ٣٢٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦٥.

(٥) هو: إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب المسيبي المدني، إمام جليل، عالم بالحديث، قيم في قراءة نافع، ضابط لها، محقق فقيه، أخذ القراءة عنه ابنه محمد، وخلف بن هشام وغيرهما، توفي سنة ٢٠٦هـ.

انظر: غاية النهاية ١/ ١٥٧ - ١٥٨، تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٩.

(٦) أي: القراءة التي اختارها خلف، فجماعة يقولون: إن خلف خالف حمزة في مئة وعشرين حرفاً. قال ابن الجزري: تتبعت اختياره، فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرف واحد، وهو قوله تعالى في الأنبياء: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ قرأها كحفص والجماعة بألف. النشر ١/ ١٩١، وانظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ٧٥.

الأئمة، ولا في رواتهم، خلافاً لما توهمه قوم من الأغبياء[١].

فكل قراءة قامت بها الأركان الثلاثة، فهي ثابتة لا شذوذ فيها، وإنما الشاذ ما اختلَّ فيه أحد الأركان، وهو على أنواع:

أحدها: أن يكون متواتراً، موافقاً للرسم، لكنه ليس بفصيح[٢]، فهذا أشد الشذوذ، فإن الله سبحانه لم يُنزل القرآن إلا بلغة سبع قبائل، وكلها فصيحة، وما خرج منها، فلم ينزل به قرآن، وما أظن مثل هذا النوع يوجد، ويمكن وجوده بأن يُسْلم أحد من الذين لا لغة لهم في القرآن، فيسمع القرآن فيقرأه بلسانه، ثم يُنقل عنه ذلك من بعده، ولا يوجد غير الفصيح إلا وهو غير متواتر، كقراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني[٣]: (سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم)[٤]. وكقراءته: (ألم نشرحَ لك صدرك) بفتح الحاء.

---

(١) قال ابن الجزري: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم، ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين، لم يكن قرأ بأكثر من السبع فصنف كتاباً وسماه السبع، فانتشر ذلك في العامة، وتوهموا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب.

انظر: النشر ١/ ٤٦، فواتح الرحموت ٢/ ١٥، تفسير البغوي (المطبوع مع الخازن) ١/ ٧، فتح الباري ٩/ ٣٢.

(٢) جاء في الأصل: ليس بصحيح. ولعل الصواب ما أثبتناه لموافقة السياق.

(٣) هو الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني البغدادي، ثقة من رجال الحديث، كان راوياً للشافعي، يقال: لم يكن في وقته أفصح منه ولا أبصر باللغة، والزعفرانية قرية قرب بغداد، توفي ببغداد سنة ٢٦٠هـ.

انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٤، الانتقاء ١٠٥، طبقات الشافعية ٢/ ١١٤، وفيات الأعيان ٢/ ٧٢، تاريخ بغداد ٧/ ٤٠٧، شذرات الذهب ٢/ ١٤٠.

(٤) الآية: ٦ من سورة البقرة، ونصها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. والآية: ١٠ من سورة يس ونصها: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ قال ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٤٣ بعد أن ذكر أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني: سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم ـ: وهذا من الشذوذ بمكان.اهـ. لكن الألوسي ذكر في كتابه تفسير روح المعاني ١/ ١٢٩ بعد أن ذكر استعمال (سواء) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم، والأمثلة على ذلك، قال: والظاهر من هذا بيان استعمالات العرب لسواء، ولم يحك في شيء من ذلك شذوذاً، فقراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني: (سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم) شاذة رواية فقط، لا استعمالاً كما يُفهمُه كلام ابن هشام، فافهم هذا المقام، فقد غلط فيه أقوام بعد أقوام. اهـ. راجع تفسير القرطبي ١/ ١٨٥.

الثاني: أن يكون فصيحاً متواتراً، لكنه غير موافق للرسم[١] كـ: هلم، وتعال، عوض ﴿هَآؤُمُ﴾وكقراءة الحسن[٢]: (فأيقنوا) مكان ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ﴾ وهذا لا يوجد أصلاً، لأن تواتر هذا قد انقطع برسم الصحابة على خلافه، ولما علموا رضي الله تعالى عنهم أن الله سبحانه أنزل القرآن على سبعة أحرف[٣]، رخصة وتوسعة على العرب الأميين، كما وسَّع عليهم في تعويض ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ مكان ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فأخذوا حينئذ بالعزيمة[٤] لاستغنائهم عن الرخصة[٥]، ولما فيه من المصلحة، ولم يتخذوا بعض القرآن مهجوراً.

الثالث: أن يكون فصيحاً، لكنه غير متواتر، ولا موافق للرسم، إما بزيادة، أو نقصان، أو تبديل، كقراءة[٦] ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: (فصيام ثلاثة أيام

---

(١) قال ابن الجزري في كتابه منجد المقرئين ١٦ بعد أن قسم القراءة الصحيحة إلى قسمين: والقسم الثاني من القراءة الصحيحة ، ما وافق العربية وصح سنده ، وخالف الرسم من زيادة ونقص ، وإبدال كلمة بأخرى ، ونحو ذلك ، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه ، وإن كان إسنادها صحيحاً فلا تجوز القراءة بها ، لا في الصلاة ولا في غيرها .

(٢) هو الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد ، تابعي ، كان إمام أهل البصرة ، وحبر الأمة في زمانه ، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان ، ولد بالمدينة ، وسكن البصرة ، توفي سنة ١١٠هـ .

انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣ ، حلية الأولياء ٢/ ١٣١ ، الأعلام ٢/ ٢٤٢ ، غاية النهاية ١/ ٢٣٥ .

(٣) المقصود بسبعة أحرف: إما أوجه القراءات ، وإما أوجه اللغات ، وإما غير ذلك . وقد بسط الكلام في هذا ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر ١/ ١٩ وما بعدها.

(٤) العزيمة في اللغة: القصد المؤكد . انظر: القاموس المحيط ٤/ ١٥١ ، المصباح المنير ٢/ ٦٢٦ .

وفي الشرع: حكم ثابت بدليل شرعي خالٍ عن معارض راجح . انظر: القواعد لابن اللحام ١١٤ ، شرح تنقيح الفصول ٨٧ ، كشف الأسرار ٢/ ٣٠٠ ، البناني على جمع الجوامع مع حاشية الشربيني ١/ ١٢٣ ، تيسير التحرير ٢/ ٢٢٩ ، شرح الكوكب المنير ١/ ٤٧٦ .

(٥) الرخصة في اللغة: اليسر والسهولة . قال في المصباح: يقال رخص الشارع لنا في كذا ترخيصاً وأرخص إرخاصاً إذا يسره وسهله . المصباح المنير ١/ ٣٤٢ ، المعجم الوسيط ١/ ٣٣٦ .

وفي الشرع: ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح . انظر: المستصفى ١/ ١٨٤ ، تيسير التحرير ٢/ ٢٢٨ ، شرح مختصر المنتهى ٢/ ٨ - ٩ ، كشف الأسرار ٢/ ٣٠٠ ، شرح تنقيح الفصول ٨٥ - ٨٦ ، البناني على جمع الجوامع ١/ ١٢٠ ، القواعد لابن اللحام ١١٥ .

(٦) وهي قراءة أبي بن كعب أيضاً . انظر السنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ٦٠ .

متتابعات)[١] وقراءته: (والسارقون، والسارقات فاقطعوا أيمانهما)[٢] وهذا أكثر ما يوجد من الشاذ، وهذا لا يجوز القراءة به، لا في صلاة ولا غيرها[٣]، لأنه لم يثبت قرآناً، بل يحتمل أن يكون تفسيراً من القارئ، أو منسوخاً، كقول عائشة رضي الله عنها: نزلت «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»، فسقطت متتابعات. خرّجه الدارقطني،

---

(١) من سورة المائدة، آية: ٨٩، وسورة البقرة، آية: ١٩٦.

الأولى في كفارة اليمين، والثانية في من لم يجد الهدي في الحج، ونصها في المائدة ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ بدون متتابعات.

وبناء على اختلاف المذاهب في الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وهل تكون حجة في استنباط الأحكام أو لا؟ اختلفوا في اشتراط التتابع في صوم كفارة اليمين، فالحنفية والحنابلة يشترطون التتابع بناء على قراءة ابن مسعود (متتابعات). والمالكية لا يشترطون التتابع بناء على عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة.

الشافعي له في ذلك قولان:

أحدهما: يجب التتابع. وهذا بناء على تصحيح الدارقطني لحديث عائشة رضي الله عنها، الذي ذكره المؤلف.

الثاني: عدم التتابع، لعدم ثبوت ذلك عنده، أو لقيام معارض راجح.

انظر: المجموع ١٦/ ٤٠٤، المدونة للإمام مالك برواية سحنون ١/ ٢١٣، الدسوقي على مختصر خليل ١/ ٢١٠، المبسوط للسرخسي ٨/ ١٥٥، العطار على جمع الجوامع ١/ ٣٠١، المغني لابن قدامة ٩/ ٥٥٤، النووي على مسلم ٥/ ١٣١، الروضة للنووي ١١/ ٢١، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ١٥٦، أصول السرخسي ٢/ ٢٨١.

(٢) الآية في المصحف ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

(٣) ذكر الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٩٤: هل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة؟ على قولين للعلماء هما روايتان مشهورتان عن أحمد، وروايتان عن مالك، إحداهما: يجوز ذلك، لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة. والثانية: لا يجوز ذلك، وهو قول أكثر العلماء، لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ وإن ثبتت، فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة. اهـ.

وقد أورد ابن الجزري في كتابه النشر ١/ ١٥ كلاماً مطولاً مضمونه ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، إلا أنه أضاف ما يأتي: أو توسط بعضهم فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبة، وهي الفاتحة عند القدرة على غيرها، لم تصح صلاته، لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة، لعدم ثبوت القرآن بذلك. وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل، لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنزل عليها القرآن. اهـ.

وقال: إسناده صحيح[١].

وهل يجوز العمل به؟ ذهب أبو حنيفة وأصحابه، وبعض الشافعية، إلى الاحتجاج به، ونقله الإسنوي[٢] عن نص الشافعي، وزعم أنه قول الجمهور من أصحابه[٣].

واحتجوا بأنه لا يخلو إما أن يكون قرآناً أو خبراً، وأيهما كان فالعمل به واجب.

وذهب محققوالشافعية[٤]، إلى منع الاحتجاج به لامتناع الحصر في التقسيم[٥]،

---

(١) الرواية الموجودة في سنن الدارقطني ٢/ ١٩٢: قالت: نزلت: فعدة من أيام أخر متتابعات، فسقطت متتابعات. قال الدار قطني: هذا إسناده صحيح. وذكر للحديث رواية أخرى وهي بنفس اللفظ.

(٢) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الملقب بجمال الدين، الشافعي، الفقيه، الأصولي، النحوي، انتهت إليه رئاسة الشافعية في عهده، من مؤلفاته: نهاية السول شرح منهاج الوصول، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول، توفي سنة ٧٧٢هـ.

انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤٦٣، شذرات الذهب ٦/ ٣٢٣، البدر الطالع ١/ ٣٥٢، الفتح المبين ٢/ ١٨٦.

(٣) الإسنوي ذكر هذا في كتابه التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ١٤٢ (بتحقيق د. حسن هيتو) قال بعد أن ذكر أن إمام الحرمين قال: إن ظاهر مذهب الشافعي عدم الاحتجاج، وتابعه في ذلك الإمام النووي، قال: وما قالوه جميعه خلاف مذهب الشافعي، وخلاف قول جمهور أصحابه، فقد نص الشافعي في موضعين من مختصر البويطي على أنها حجة.

ثم قال: والذي وقع للإمام فقلده فيه النووي مستنده: عدم إيجاب الشافعي التتابع في الصيام في كفارة اليمين، مع قراءة ابن مسعود السابقة، وهو صنع عجيب، فإن عدم الإيجاب، يجوز أن يكون لعدم ثبوت ذلك عند الشافعي أو لقيام معارض راجح. اهـ.

وقد وافق الإمام أحمد أبا حنيفة في الاحتجاج بالقراءة الشاذة كما قال ابن اللحام: فمذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنها حجة يحتج بها. القواعد ١٥٦.

وللإمام أحمد رواية أخرى في عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة، ونقل الآمدي عن الإمام الشافعي عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وهذا رأي الآمدي وابن الحاجب والنووي والجويني وغيرهم.

انظر: الإحكام للآمدي ١/ ١٣٨، القواعد لابن اللحام ١٥٦، روضة الناظر ٣٤، النووي على مسلم ٥/ ١٣١، مذكرة في أصول الفقه للشيخ محمد الأمين ٥٦.

(٤) قال العطار في حاشيته ١/ ٣٠١: ادعى إمام الحرمين في البرهان أنه ظاهر مذهب الشافعي، وتبعه فيه أبو نصر القشيري وابن السمعاني وغيرهما، وقال النووي: إنه مذهب الشافعي، قال: لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإذا لم يثبت قرآناً لم يثبت خبراً.

انظر: النووي على مسلم ٥/ ١٣١، البرهان لإمام الحرمين ١/ ٦٦٦.

(٥) لأن الذين يحتجون بالقراءة الشاذة يجرونها مجرى خبر الواحد، فتكون حجة في استنباط الأحكام، بخلاف الفريق الآخر، فإنه يحتمل عندهم أن تكون قرآناً أو خبراً أو تأويلاً، وما دام هناك احتمال فقد سقط الاستدلال، بخلاف ما لو كان الخلاف على نوع الاحتجاج، فتكون القسمة منحصرة، إما قرآناً أو خبراً اهـ. انظر مضمون هذا: في حاشية العطار على جمع الجوامع ١/ ٣٠١.

فإنه يحتمل أن يكون قرآناً أو خبراً أو تأويلاً.

وقال الماوردي: إن أضافها القارئ إلى التنزيل أو إلى سماع من النبي ﷺ أُجريت مجرى خبر الواحد، وإلا فهي جارية مجرى التأويل.

والمختار عندي: إطلاق المنع، لأنه يحتمل التأويل ويحتمل النسخ، كما قدَّمْته من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها.

الرابع: أن يكون فصيحاً موافقاً للرسم لكنه غير متواتر[١]، وهذا كثير الوجود أيضاً، وحكمه في العمل حكم القرآن، فتجوز القراءة به في الص .ة وغيرها، والدليل عليه ما قدّمته في البسملة[٢].

وعلى هذا النوع يحمل قول النووي[٣] في «الروضة»[٤]: تصح الصلاة بالقراءة الشاذة إن لم يكن فيها تغيير معنى، ولا زيادة حرف ولا نقصانه[٥].

وعلى النوع الذي قبله يحمل قوله في «فتاويه»: لا يجوز القراءة بالشاذ في الصلاة ولا غيرها، فإن قرأ بها في الصلاة وغيرت المعنى، بطلت صلاته إن كان

---

(١) يعتبر هذا عند ابن الجزري ومكي بن أبي طالب قراءة صحيحة وغير شاذة، لأنهما خالفا الجمهور في شروط القراءة الصحيحة، فاكتفيا بصحة السند مع الشهرة والاستفاضة بدل التواتر، فيكون الشاذ عند الجمهور، ما لم يثبت بطريق التواتر، وعندهما ما خالف الرسم، أو العربية، ولو كان منقولاً عن الثقات، أو ما وافق الرسم والعربية ونقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولكن لم يتلق بالقبول، ولم يبلغ درجة الاستفاضة والشهرة. انظر: منجد المقرئين ١٦، النشر ١/ ٩، البدور الزاهرة ـ القراءة الشاذة ـ ١٠.

(٢) ضمن أدلة القائلين بأن البسملة من الفاتحة حيث وقع فيها الخلاف، حيث لا تواتر في المسألة.

(٣) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا، محيي الدين، ولد في نوى قرية من قرى حوران سنة ٦٣١هـ، علامة بالفقه والحديث، تعلم في دمشق وأقام بها زمناً طويلاً، لم يتزوج، له مؤلفات كثيرة من أشهرها: رياض الصالحين، وشرح صحيح مسلم، والمجموع شرح المهذب، توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/ ٣٥٤، طبقات الشافعية ٥/ ١٦٥، الأعلام ٩/ ١٨٤، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٧٨.

(٤) هو كتاب روضة الطالبين للإمام النووي في الفقه الشافعي، وهو اختصار لشرح كتاب الوجيز كما قال النووي في آخره، وهو مكون من اثني عشر جزءاً، مطبوع في المكتب الإسلامي بدمشق.

(٥) راجع: الروضة ١/ ٢٤٢: فرع: يجب قراءة الفاتحة بجميع حروفها، وتشديداتها.

عامداً عالماً[١]. والله أعلم.

المسألة الرابعة:

طعن قوم في إثبات لغة العرب عنهم بمطاعن، من قبل عدالة رواتها[٢]، وعدم تواترها عن العرب بنقلهم[٣]، وأجاب أهل العلم بجوابات يطول بنا ذكرها.

/ والجواب عندي، والطريق المؤدية إلى إثبات تواترها عن العرب أن تقول: قد ٨
علمنا تواتر ألفاظ القرآن وقراءاته، واختلاف لغاته، فكل ما كان من لسان العرب

---

(١) انظر: فتاوى الإمام النووي ٣١.

(٢) مثل رؤبة وأبيه العجاج، فإنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولم يسبقا إليها. وأيضاً فالأصمعي كان منسوباً إلى الخلاعة، ومشهوراً بأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن فيها، هذه من المطاعن في عدالة الرواة.

انظر: المحصول ١/ ٢١١ ـ ٢١٢.

(٣) قال الأصوليون في الرد على هذا ما معناه: أن التشكيك فيما عرف بالتواتر يعتبر مكابرة، لا يستحق قائله الجواب، لأنه كإنكار البديهات فهذا مقطوع به، بأخبار من تحيل العادة تواطئهم على الكذب، وقد ذكر بعض الأصوليين أن طريق معرفة اللغة تعرف بأمور ثلاثة: الأول: التواتر، كالسماء والأرض، والحر والبرد، فهذه لا تقبل التشكيك.

الثاني: ما كان يقبل التشكيك، كاللغات التي فيها غرابة، كالقُرّ ـ بضم القاف وتشديد الراء ـ اسم للبرد، والافرنقاع: اسم للافتراق، وهذا لا يضره التشكيك، لأنه يكفي فيه الظن وهو غير قادح فيه. ولكن الشوكاني قال: والحق أن جميعها منقول بطريق التواتر، وما كان منها يقبل التشكيك كاللغات التي فيها غرابة في أقوال الأئمة المشتغلين بنقل اللغة قد نقلوا غريبها كما نقلوا غيره، وهم عدد لا يجوِّز العقل تواطُؤَهم على الكذب في كل عصر من العصور، هذا معلوم لكل من له علم بأحوال المشتغلين بلغة العرب. إرشاد الفحول ١٣.

الثالث: استنباط العقل من النقل، كنقل أن الجمع المحلى بأداة التعريف يدخله الاستثناء المتصل لأي فرد أو أفراد، ويجوز أن يخرج منه أي فرد أو أفراد، فحكم العقل بعمومه، وينتج أن الجمع المحلى باللام عام، ويسمى هذا مركب من العقل والنقل.

انظر: التقرير والتحبير ١/ ٧٦، تيسير التحرير ١/ ٥٦، المحصول ١/ ٢٠٣ - ٢٠٤ وما بعدها، نهاية السول مع البدخشي ١/ ٧١، شرح الكوكب المنير ١/ ٢٩٠، العضد على ابن الحاجب ١/ ١٩٧، الإحكام للآمدي ١/ ٦٠، العطار على جمع الجوامع ١/ ٣٤٤، إرشاد الفحول ١٥، أصول الفقه للخضري ١١٠.

مذكوراً فيه، فقد ثبت تواتره، وما لم يكن مذكوراً في القرآن واتصل إلينا بطريق الآحاد، فإنه لا يخلو إما أن يكون حقيقة أو مجازاً، وهو مع ذلك لا بد أن يكون للفظه أصل في القرآن يؤول إليه، يدركه علماء اللسان بأصولهم التي أصلوها، واستقرؤوها وقرروها، إما بتصريف، أو اشتقاق، أو مناسبة، ومن استقرأ ذلك وتتبعه وجده كما قلنا، وما خرج عن استقراء كتاب الله سبحانه ولم يشتهر عند أهل العلم بلسان العرب، فإنا نحكم بشذوذ لغته، كما قلنا في القراءات الشاذة في القرآن، ومثال ذلك نصب الاسمين بإن وأخواتها، كقول الشاعر[١]:

يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا[٢]

ونصب الفعل المضارع بحرف الجزم، كقول الشاعر[٣]:

في أيّ يوميّ من الموت أفرّ أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر

فإن قال قائل: قد ذكرت أن لسان العرب أصل لمعرفة الكتاب، فكيف يجوز لك

---

(١) هو العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي، أبو الشعثاء، من الشعراء المخضرمين، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، وهو والد رؤبة الراجز المشهور، توفي نحو ٩٠هـ. انظر: الشعر والشعراء ٣٧٦، شرح شواهد المغني ١٨، الأعلام ٥/ ٢١٧. حاشية على المغني للشيخ محمد الأمير ١/ ٢٢٢، المفصل للزمخشري ٢٨، كتاب سيبويه بتعليق عبد السلام هارون ٢/ ١٤٢، مغني اللبيب بتعليق محمد محيي الدين ١/ ٢٨٥، خزانة الأدب ٤/ ٢٩٠، جمع الجوامع للسيوطي محقق ٢/ ١٣١، شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٧٠.

(٢) الشاهد أن (ليت) من أخوات (إن) نصبت الاسم والخبر معاً، وهو شاذ، والمعروف أن تنصب الاسم وترفع الخبر.

انظر: مغني اللبيب ١/ ٢٨٥.

(٣) هو الحارث بن منذر الجرمي. كما في حاشية الأمير على مغني اللبيب ١/ ٢١٧.

وأورده ابن جني في الخصائص ٣/ ٩٤، وابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد ٥/ ٢٧٤، بلفظ:

أي يومي من الموت آخر يوم لا يقدر أم يوم قدر

وهذا لا شاهد فيه لما ذكر، وأورده ابن منظور في للسان ٦/ ٣٨٣، وهو من شواهد ابن هشام في المغني ١/ ٢٧٧، والشاهد فيه قوله: لم يقدر حيث نصب الفعل المضارع شذوذاً بحرف لم.

أن تجعل علم لسان العرب موقوفاً على علم الكتاب العزيز، فهذا دور[١].

قلنا: نحن لم نجعل الكتاب سبباً لمعرفة لسان العرب، وإنما جعلناه سبباً لمعرفة تواتر لسان العرب، فإذا ثبت تواتر لغاته ثبت تواتر لغة العرب، لكونه فرعاً لها كما نزل بها، وقد علم العقلاء أنه إذا تواتر فرع تواتر أصله ضرورة ولا عكس، وهذا الذي ذكرته، وإن كان كلاماً يسيراً يدفع كل اعتراض وإشكال على ثبوت اللغة، والله أعلم.

المسألة الخامسة: في معرفة المحكم والمتشابه[٢]:

فنقول: اعلموا أن الله سبحانه قسم كتابه العزيز إلى محكم ومتشابه، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

ووصف جملته في غير هذه الآية بالإحكام، فقال تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

ووصف جملته في غير هذه الآية بالتشابه، فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾[٣] [الزمر: ٢٣].

وليس شيء من هذه الآي يخالف بعضه بعضاً، فأما إحكام كله، فهو إتقانه وإعجازه، في عجيب نظمه، وبديع معانيه، وكثير عجائبه، وغزير علومه، إلى غير ذلك من صنوف أسراره.

وأما تشابه كله فإنه تشابه في جنسه، ونظمه، وأصناف علومه، من غير تناقض، ولا اختلاف مع طوله، وكثرة ترداده، وتكراره في القصص المقصوصة، والأمثال

---

(١) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرَّح، كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى الدور المضمر، كما يتوقف (أ) على (ب)، و(ب) على (ج)، و(ج) على (أ).

التعريفات للجرجاني ١٠٥، آداب البحث والمناظرة ٣٩ القسم الأول.

(٢) هذا العنوان قد وجد على هامش الأصل أيضاً.

(٣) انظر: البرهان للزركشي ٢/ ٦٨، الإتقان للسيوطي ٢/ ٣.

المضروبة، والأسماء المتلوة، والصفات المقروءة والحجج القطعية، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وأما إحكام بعضه وتشابه بعضه، فالمراد بالإحكام في هذه الآية[١] الوضوح والبيان، كوضوح الآيات الثلاث اللاتي في آخر سورة الأنعام[٢]: قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: المحكمات: هن الآيات الثلاث في سورة الأنعام [١٥١-١٥٣] ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[٣] وبهذا أسماهن الله أم الكتاب، أي: أصله الذي يعمل عليه، ولم يُرد ابن عباس حصر المحكم فيهن، وإنما أراد ضرب المثال بما هو أبين وأحكم من غيره من الآيات.

وأما المتشابه، فهو ما اشتبهت معانيه وعظمت علومه، وقد اختلف الناس فيه، اختلافاً كثيراً، فالمشهور عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أن المحكم هو الناسخ، والمتشابه هو المنسوخ[٤].

وروي عنه: أن المتشابه حروف التهجي المذكورة في أوائل السور[٥]، وذلك أن

---

(١) المراد قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾.

(٢) وهي الآيات رقم ١٥١، ١٥٢، ١٥٣ من سورة الأنعام، وأضاف الإمام الطبري في تفسيره ٣/ ١٧٢ الآية التي في سورة الإسراء: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ إلى آخر الآيات.

(٣) رواه الحاكم ٢/ ٢٨٨، وقال: صحيح. ووافقه الذهبي.

(٤) أورده ابن الجوزي في تفسيره زاد المسير ١/ ٣٥٠، وزد نسبته إلى ابن مسعود وقتادة والضحاك أيضاً، وكذلك قال الشوكاني في فتح القدير ١/ ٣١٤.

وانظر: تفسير الطبري ٣/ ١٧٢، العدة لأبي يعلى ٢/ ٦٨٦-٦٨٧، إرشاد الفحول ٣٢، الإتقان للسيوطي ٢/ ٢.

(٥) قال ابن الجوزي: المتشابه ما لا يعقل معناه، وهو أوائل السور بالحروف المقطعة.

انظر: زاد المسير في علم التفسير ١/ ٣٥٠، تفسير الطبري ٦/ ١٧٥، فتح الباري ٨/ ٢١١، العدة لأبي يعلى ٢/ ٦٨٦، البرهان ٢/ ٦٩.

رهطاً من اليهود، منهم حُيَي بن أخطب[١]، وكعب بن الأشرف[٢]، ونظراؤهما ـ أتوا النبي ﷺ فقال/ له حُيي: بلغنا أنه أنزل عليك ﴿الٓمٓ﴾ فننشدك الله أأنزل عليك؟ قال: ٩
نعم. قال: فإن كان هذا حقاً فإني أعلم مدة ملك أمتك، هي إحدى وسبعون سنة، فهل أنزل غيرها؟ قال: نعم ﴿الٓمَصٓ﴾ قال: فهذه أكثر، هي إحدى وستون ومئة سنة، فهل غيرها؟ قال: نعم ﴿الٓمٓرٰ﴾ قال: هذه أكثر، هي مئتان وإحدى وسبعون سنة، ولقد خلطت علينا، فلا ندري أبكثيره نأخذ، أم بقليله، ونحن ممن لا يؤمن بهذا، فأنزل الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي: ميل عن الحق، وقيل: شك ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وقيل: المَعْنِيُّ بهذه الآية وفد نجران، خاصموا النبي ﷺ في عيسى عليه الصلاة والسلام، وقالوا: ألستَ تزعم أنه كلمة الله، وروح منه؟ قال: بلى، قالوا: حسبنا[٣].

---

(١) هو حيي بن أخطب النضري، جاهلي، من الأشداء العتاة، كان ينعت بسيد الحاضر والبادي، أدرك الإسلام، ولم يسلم، وآذى المسلمين، قتل مع من قتل من بني قريظة، سنة خمس للهجرة.
انظر: السيرة النبوية لابن كثير ٣/ ٢٣٩، والروض الأنف (محقق) ٦/ ٢٩٠، تاريخ الطبري ٢/ ٢٣٣، الأعلام ٢/ ٣٣١.

(٢) هو كعب بن الأشرف الطائي، من بني نبهان، شاعر جاهلي، كانت أمه من بني النضير، فدان باليهودية، وكان سيداً في أخواله، له حصن يقيم فيه قريب من المدينة يبيع فيه التمر والطعام، أدرك الإسلام ولم يسلم، وأكثر من هجو النبي ﷺ وأصحابه ونساءهم، خرج بعد غزوة بدر إلى مكة يحرض قريشاً على الأخذ بثأرهم، وعاد إلى المدينة، أمر النبي ﷺ بقتله فقتله خمسة من الأنصار خارج حصنه، وكفى الله المسلمين شره.
انظر: سيرة ابن هشام ٣/ ٥١، الروض الأنف (محقق)٥/ ٣٩٦ وما بعدها، الكامل لابن الأثير ٢/ ١٤٧، تاريخ الطبري ٢/ ١٧٧، الأعلام ٦/ ٨٠.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: قال الطبري: قيل: إن هذه الآية ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ﴾ نزلت في الذين جادلوا رسول الله ﷺ في أمر عيسى، وقيل: في أمر مدة هذه الأمة، والثاني أولى، لأن أمر عيسى قد بينه الله لنبيه، فهو معلوم لأمته، بخلاف أمر هذه الأمة فإن علمه خفي عن العباد. اهـ. فتح الباري ٨/ ٢١٠. =

وقال بعضهم: المحكم: الفرائض، والوعد، والوعيد[١]. والمتشابه: ما استأثر الله سبحانه بعلمه ولم يطلع عليه أحدٌ من خلقه، وكلفهم الإيمان به. وهذا قول الحنفية.

وقال بعضهم: المحكم: هو المتضح المعنى، ويدخل فيه النص والظاهر. والمتشابه: مقابله، وهو ما لم يتضح معناه[٢]، ويدخل فيه المجمل والمشترك والألفاظ التي توهم التشبيه، وهو قول الشافعية.

ومنهم من قال: المتشابه: هو المجمل الذي لا يستقل بنفسه في الكشف عن المراد. والمحكم مقابله: وهو البين المستقل بنفسه في كشف معناه[٣].

= وقال الإمام الواحدي النيسابوري في كتابه أسباب النزول ٥٣: قال المفسرون قدم وفد نجران، وكانوا ستين راكباً على رسول الله ﷺ، فجرى بينهم وبين الرسول نقاش وجدال طويل، فأنزل الله عز وجل فيهم صدر سورة آل عمران إلى بضعة وثمانين آية منها. اهـ. انظر: التفسير الكبير ١/ ١٨٦، تفسير جمال الدين القاسمي ٤/ ٧٥٣، وما بعدها.

فإذا كانت الآية نزلت في ذم حيي بن أخطب ومن معه، فعلى ما ذكره المؤلف في تفسير حروف الهجاء ببقاء هذه الأمة.

وإن كانت في نصارى نجران، لأنهم تأولوا (إنا ونحن) على أن الآلهة ثلاثة، لأن هذا ضمير الجمع، فيكون هذا تأويل في الإيمان بعيسى، وذلك تأويل في اليوم الآخر. راجع مضمون هذا: رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية أوردها جمال الدين القاسمي في تفسيره ٤/ ٧٥٤.

لكن الإمام الطبري ذكر في تفسيره: أنها في قوم من اليهود على عهد رسول الله ﷺ طمعوا من قبلها بمعرفة مدة الإسلام وأهله، ولم يذكر وفد نصارى نجران. انظر: تفسير الطبري ٣/ ١٧٤.

(١) نسبه ابن الجوزي في تفسيره زاد المسير ١/ ٣٥١ إلى ابن عباس ومجاهد. وقد استبعد الآمدي في إحكامه ١/ ١٤٣ تعريف المحكم هذا وقال: وهو بعيد عما يعرفه أهل اللغة. انظر: المستصفى ١/ ٢٠٢، روضة الناظر ٣٥، العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٨٦، الإتقان ٢/ ٢، إرشاد الفحول ٣٢.

(٢) هذا من التعريفات التي ذكرها الآمدي ١/ ١٤٢وجعله من أصح ما قيل، وهو أحد التعريفين الصحيحين عند الغزالي في المستصفى ١/ ٢٠٢كذلك اختار هذا التعريف إمام الحرمين الجويني في البرهان (١/ ٤٢٤)، وجعله الشوكاني في فتح القدير أولى من غيره ١/ ٣١٤.

انظر: تفسير الطبري ٣/ ١٧٣، تفسير القرطبي ٤/ ١٠، فتح الباري ٨/ ٨١٠، الإتقان للسيوطي ٢/ ٢، العدة للقاضي أبي يعلى ٢/ ٦٨٨، شرح الكوكب المنير (محقق) ٢/ ١٤٠ ـ ١٤١، العضد على ابن الحاجب ٢/ ٢١، إرشاد الفحول ٣.

(٣) ذكره القاضي أبو يعلى في كتابه العدة ٢/ ١٤٠وابن الجوزي في زاد المسير ١/ ٣٥١، ونسباه للإمام أحمد، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في المسودة ١/ ٣٦٢، وذكره الإمام الطبري في التفسير ٣/ ١٧٣ ولم ينسبه لأحد بل اكتفى بـ: وقال آخرون. انظر: شرح الكوكب المنير ٢/ ١٤٢، روضة الناظر ٣٥، الإتقان ٢/ ٢.

وقال الشافعي: المحكم: ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً. والمتشابه: ما احتمل أوجهاً[١].

وقوله وأقوال أصحابه متقاربة، ولكنها تتناول المقصود بالآية، الذي هو المتشابه في أصول الإسلام، وتتناول غير المقصود الذي هو فروع الإسلام.

وأولى الأقوال وأحسنها: أن المتشابه: حروف التهجي، وابتغاء تأويلها: هو معرفة ملك هذه الأمة[٢].

ويلتحق به ما في معناه، مثل الألفاظ الموهمة للتشبيه في الصفات، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وما أشبه ذلك[٣]، ومثل الآيات التي يبتغي بها القدرية[٤] ـ على زعمهم ـ نفي القدر.

---

(١) نسب ابن الجوزي تعريف المحكم إلى الشافعي ولم ينسب المتشابه.
انظر: تفسيره زاد المسير ١/ ٣٥١ ، تفسير الطبري ٣/ ١٧٣ ، تفسير القرطبي ٤/ ١٠ ، تفسير فتح القدير ١/ ٣١٤ ، إرشاد الفحول ٣٢ ، شرح الكوكب المنير ٢/ ١٤٢ محقق ، الإتقان ٢/ ٢ .

(٢) قال الإمام الغزالي في كتابه المنخول ١٧٠: وقال بعض السلف: الحروف المقطعة في ابتداء السور متشابهة وما عداها فمحكمة.
وقال ابن الجوزي في زاد المسير ١/ ٣٥١ عند ذكره هذا القول: قاله ابن عباس.
وقال الطبري في تفسيره ٣/ ١٧٥: وذلك هو العلم الذي استأثر الله جل ثناؤه به دون خلقه ، فحجبه عنهم ، وذلك وما أشبهه هو المعنى الذي طلبت اليهود معرفته في مدة محمد ﷺ وأمته من قبل قوله: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿الٓرٰ﴾ و﴿الٓرٰۚ﴾ و﴿الٓمٓرٰ﴾ ونحو ذلك من الحروف المقطعة المتشابهات التي أخبر الله جل ثناؤه أنهم لا يدركون تأويل ذلك من قِبَله ، وأنه لا يعلم تأويله إلا الله . ا هـ .
انظر: تفسير القرطبي ١/ ١٥٤ ، فتح الباري ٨/ ٢١٠ ، شرح الكوكب المنير (محقق) ٢/ ١٤٢ ، البرهان ٢/ ٦٩ ، أضواء البيان ٣/ ٥ .

(٣) قال ابن قدامة في كتابه روضة الناظر ٣٥ - ٣٦: والصحيح أن المتشابه: ما ورد في صفات الله سبحانه مما يجب الإيمان به ويحرم التعرض لتأويله ، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ ونحوه ، فهذا اتفق السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ على الإقرار به وإمراره على وجهه ، وترك تأويله ، فإن الله سبحانه ذم المبتغين لتأويله ، وقرنهم في الذم بالذين يبتغون الفتنة وسماهم أهل زيغ . اهـ .
انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٧/ ٣٧٣ ، المستصفى ١/ ٢٠٤ ، الإتقان ٢/ ٧ .

(٤) القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله . فأهل السنة يطلقون لفظ القدرية على المعتزلة لقولهم بأن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات ، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون على إكسابهم وأنه ليس لله عز وجل في إكسابهم صنع وتقدير .
انظر: الفرق بين الفرق ١١٤ـ ١١٥ ، الملل والنحل: ١/ ٤٣ ، التعريفات للجرجاني ١٧٤ .

والدليل على إلحاق هؤلاء بأهل السبت، وأن الآية متناولة لهم، ما خرَّجه البخاري[١] ومسلم[٢] عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هـذه الآيـة: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] ثم قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذي سمى الله، فاحذرهم»[٣].

فإن قيل: فما دلك على قصر المتشابه على أصول الإسلام، وأن المتشابه لا يكون في فروع الإسلام؟

قلنا: دليلنا إجماع السلف والخلف على ذلك، فلم يزالوا يكثرون التأويل في آيات الكتاب العزيز، ويعلمون أنهم يعلمون ظاهره وتأويله، ولم ينكر أحد منهم على أحد.

فإن قيل: فهل تقول أنه لا يجوز للراسخ في العلم تأويل الألفاظ الموهمة للتشبيه؟ وأنه يكون بذلك من الذين في قلوبهم زيغ وفتنة، وأن الراسخين لا يعلمون تأويله مع الله سبحانه، أو تقول بخلاف هذا؟

فالجواب: أن الناس اختلفوا في ذلك، والحق: أنه لا بد من التأويل، ولكن ليس في كل مقام، بل لا بد من تفصيل، فإن كل عاقل يقطع بأن المحمل الباطل غير

---

(١) هذا الحديث له عدة روايات عن عائشة وهذه رواية البخاري في صحيحه باب (منه آيات محكمات)، حديث (٤٥٤٧). وانظر فتح الباري ٨/ ٢٠٩. وفيه: فاحذروهم، بدل: فاحذرهم. وهي رواية للبخاري. انظر «الفتح» ٨/ ٢١١.

(٢) في صحيحه في كتاب العلم باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، حديث رقم (٢٦٦٥) ٤/ ٢٠٥٣.

(٣) وقد أخرج الحديث أيضاً الترمذي برقم (٤٠٧٧) في التفسير باب ومن سورة آل عمران ٤/ ٢٩٠، وأبو داود ٤٥٩٨ في باب النهي عن الجدال واتباع المتشابه في القرآن ٥/ ٦، وأورده ابن الأثير الجزري في جامع الأصول ٢/ ٦٣.

مراد، وأن الله سبحانه ذكر الوجه، والأعين الكثيرة، وذكر الجنب الواحد، والساق الواحد[١]، فلو حمل ذلك على ظاهره، لزم حمله على المحمل الباطل، وكان حامله على ظاهره هو المَعْنيُّ/ بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ ١٠ [آل عمران: ٧] وليس يوجد عالم، بل ولا عاقل إلا وهو يؤول هذا[٢]، وقد فعل ذلك الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه فيما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «تأتي سورة البقرة وآل عمران يوم القيامة كأنهما غمامتان»[٣]، فقال ﷺ: يعني ثواب

---

(١) هذه شبهة جهمية باطلة أوردها الجهمية، وهي أن الله أورد في القرآن ذكر الوجه والأعين، وذكر الجنب الواحد، وذكر الساق الواحد، والأيدي واليدين، واليد الواحدة، فإن أخذنا بالظاهر لزمنا إثبات شخص له وجه واحد، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة، وله جنب واحد وعليه أيد كثيرة، وله ساق واحد، ولا نرى في الدنيا شخصاً أقبح من هذه الصورة المتخيلة.

والمؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ اكتفى بالرد على هذه الشبهة بقوله: فلو حمل ذلك ظاهره. .. إلخ. لكن يحسن بنا توضيح الرد على هذه الشبهة بما يقتضيه المقام.

إن الجهمي أخذ من قوله تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ إثبات أعين كثيرة ومن قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ أيد كثيرة وهذه شبهة مضللة، إذ الظاهر من هذا إثبات أيد وأعين لأوجه كثيرة إذا كان بحسب الظاهر المزعوم، ونسي أن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ وأمثلة هذا كثيرة في القرآن والسنة، لكن الذي جعلهم يقولون هذا، قياسهم على ابن آدم، فكان عملهم هذا تشبيهاً أولاً، وتعطيلاً ثانياً، ثم إنه لا يوجد في كتاب الله تعالى ذكر ساق واحدة لله عز وجل، وجنب واحد، بل الموجود قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ فلا يلزم من هذا أن يكون ظاهر القرآن الكريم يوجب أن لا يكون له إلا جنب واحد وساق واحدة، فهذا حصر بدون دليل، وقد أوضح العلامة ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلة ٢٠ وما بعدها، الرد على هذه الشبهة بالتفصيل. راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ٤٣ وما بعدها.

(٢) إن المتشابه المطلق لا وجود له على الإطلاق، وأما المتشابه النسبي فهو ثابت، لأن بعض الناس يعرف ما لا يعرفه البعض الآخر، ومعنى هذا الكلام، أن صفات الله مثلاً معروف معناها عند العرب وعند العلماء، والشيء الذي يجهلونه هو الكيفية لا غير، كما قال الإمام مالك رحمه الله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة.

مأخوذ بتصرف من كتاب الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ١٦٨، والرسالة التدمرية ١٩ـ٢٠ مطبوعة ضمن مجموعة رسائل سميت باسم النفائس.

(٣) رواه الإمام أحمد في «مسنده» ٥/ ٢٤٩ (٢٢١٤٦) من حديث أبي أمامة، و ٤/ ١٨٤ (١٧٦٣٧) من حديث النواس بن سمعان، وهو عند مسلم ١/ ٥٥٤ (٨٠٥).

قراءتهما. وذلك لما تمسك المعتزلة بهذا الحديث في القول بخلق القرآن وحملوا الحديث على المحمل الباطل، وقد روي عنه أنه أول جملة أحاديث[١].

ثم ينظر بعد إبطال المحمل الباطل، فإن لم يبق للكلام إلا احتمال واحد، تعين أن يكون هو المراد. كالحديث الذي أوله الإمام أحمد، وإن احتمل أكثر من معنى واحد، فإن دل دليل قاطع عقلي أو شرعي على تعيين أحدهما تعين، وإن لم يدل الدليل القاطع على تعيينه، فهل يجوز الخوض في تفسير ذلك المتشابه وتعيينه بالمسالك الظنية أو لا يجوز؟

فالسلف يمنعون ذلك، ويوجبون تفويض أمرها إلى الله سبحانه وتعالى خلافاً للمتكلمين، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ويمدح الله سبحانه الراسخين بقولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ فلم يمدحهم إلا على تفويضهم[٢] تعيين

---

(١) ذكر الإمام الغزالي في كتابه: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ١٨٤ الأحاديث التي أولها الإمام أحمد رحمه الله فقال: سمعت الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون: إن أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ خرج بتأويل ثلاثة أحاديث فقط:

أحدها: قوله ﷺ: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض».

والثاني: قول ﷺ: «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن».

والثالث: قوله ﷺ: «إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن».

لكن شيخ الإسلام ابن تيمية رد كلام الإمام الغزالي فقال: وأما ما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنابلة أن أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء. وذكر الأحاديث الثلاثة الآنفة الذكر، ثم قال: فهذه الحكاية كذب على أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول، لا يعرف لا علمه بما قال، ولا صدقه فيما قال. اهـ. انظر: مجموع الفتاوى ٥/٣٩٨.

وقال الإمام الزركشي في البرهان ٢/٨٩: وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإسلام والزندقة، أن الإمام أحمد أوّل في ثلاثة مواضع وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين.

كما رد هذا النقل عن الإمام أحمد الفخر الرازي في تفسيره المسمى التفسير الكبير ٦/٢٢.

(٢) يفهم من كلامه رحمه الله ـ أن مذهب السلف هو التفويض، وهذا غير مسلم، فإن السلف يؤمنون بالصفات وأنها معلومة المعاني للمخاطبين بدون تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، وهذا ما أوضحه الإمام مالك بقوله لمن سأله كيف استوى؟ قال: الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة. راجع: الفتوى الحموية ١٠١ ضمن مجموعة النفائس، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ٣ وما بعدها.

المراد إلى الله سبحانه، وبأن الله سبحانه ذم الذين يتبعون ما تشابه منه.

وهذه الحجج عندي غير قائمة بالمقصود.

أما الوقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران:٧] فلا يسلمونه.

وأما الذين يتبعون ما تشابه منه، فلهم أن يقولوا: إنما ذمهم الله تعالى على إجراء الكلام على ظاهره، وحمله على المحامل الباطلة، فإنه اتباع لظاهره وعمل به، فذمهم الله تعالى على اتباعهم، سواء كان ابتغاء منهم لحقيقة تأويله في الله سبحانه وصفاته كما فعلت المجسمة وأمثالهم، أو ابتغاء للفتنة على أهل الحق كما يفعل سائر أهل الأهواء.

وأما نحن فلن نتبع المتشابه الذي يوهم خلاف الحق، ولم نبتغ بذلك الفتنة، وإنما ابتغينا به التنزيه والتقديس(١).

وأما مدح الله الراسخين في العلم، فإنما يستقيم إذا سلمنا الوقف على ﴿ٱللَّهَ﴾ ونحن لا نسلمه، وكل هذا يمنع دليلكم أن ينتهض قاطعاً في منع التأويل(٢)، ثم يحتج

---

(١) التنزيه وحده دون الإثبات لا يكفي، فالعقيدة السلفية تتركز على ثلاثة أشياء:

أ ـ إثبات كل ما أخبر الله عز وجل عن نفسه، أو أخبر به عنه رسوله ﷺ.

ب ـ تنزيهه عن مشابهة المخلوقات في جميع ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

جـ ـ اليأس وعدم الطمع في إدراك كيفية ذات الله وصفاته وأسمائه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ وكما في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ وما ذكره المؤلف من أن المؤولين أرادوا التنزيه والتقديس بتأويلهم، فليس ذلك في الحقيقة تنزيهاً ولا تقديساً، والذي حملهم في الأساس على التأويل هو توهم التشبيه، فلما قام بهم ذلك التوهم أدى بهم في النهاية إلى تعطيل الصفة بتأويلها وتعيين مراد لها من عند أنفسهم وهذا ظاهر المخالفة لما كان عليه السلف.

انظر: مجموع الفتاوى ٣/٥٨، التوحيد لابن خزيمة ٢٨، منهج ودراسات لآيات الصفات ٢٥.

(٢) بناء على أن المراد بالتأويل في الآية هو المعنى الاصطلاحي الحادث للخلف، وهذا لم يرد في القرآن والسنة، بل هو معنى اصطلاحي عند الأصوليين، وأكثر ما يستعمل في الفروع لا في الأصول، وليس هذا المعنى مراداً من الآية.

انظر: الفتوى الحموية ١٠٨ ضمن مجموعة النفائس، وأضواء البيان ١/٢٦٦ وما بعدها، منهج ودراسات لآيات الصفات ١٨.

بأنه يجب أن يكون القرآن مفهوماً للعرب ولا سبيل إلى فهمهم له في الآيات المتشابهات إلا بذكر التأويلات[١].

والحق الذي أدين الله سبحانه به: أنه لا يجوز تعيين أحد الاحتمالات بالظن، فإنه لا يعلم تأويله إلا الله.

وأما الخوض في تأويله بما يليق بجلال الله وتنزيهه وتقديسه، فجائز بل واجب إن سأل عنه سائل، أو ظهر مبتدع في قلبه زيغ يتبع المتشابه منه.

فإن السلف رضي الله تعالى عنهم إنما لم يتكلموا في تأويل المتشابهات كما تكلموا في سائر آي القرآن من آيات الأحكام، لرسوخهم في العلم بموارد التنزيل، ومصادر التأويل، مع كونهم نزل القرآن بلغتهم وعادتهم، ومع رسوخ الإيمان في قلوبهم، فتأويلها الذي هو التنزيه والتقديس مركوز في قلوبهم ولم يكن بينهم في ذلك اختلاف، ولا ألجأهم إليه سائل، بخلاف سائر الأحكام التي هي من فروع الإسلام، ولو سألهم سائل[٢] لبينوا ذلك كما بين الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لمن سألهم، فقد قص الله سبحانه علينا من نبأ موسى وجوابه لفرعون حين سأله عن حقيقة الماهية التي لا يعلم تأويلها إلا الله، فقال سبحانه: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] أي ما هو رب العالمين؟ ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٤]. وكذلك قص الله علينا من جواب نبيه محمد ﷺ لكفار قريش حين سألوه[٣] عن مثل ذلك فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾

---

(١) جعل آيات الصفات في المتشابهات مطلقاً غير مسلم به، فآيات الصفات من جهة فهم معانيها ووجوب الإيمان بها وإثباتها من المحكم، ومن جهة كيفيتها ومعرفة كنهها فهي من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، بل إن ذكر التأويلات في آيات الصفات لا يؤدي إلى فهمها كما ذكر المؤلف، بل يؤدي إلى تعطيلها.

انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ٢١، التوحيد لابن خزيمة ٢١ - ٢٢، الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٨، البرهان في علوم القرآن ٢/ ٧٨.

(٢) هناك أسئلة كثيرة وجهت إلى السلف، كالإمام مالك وأحمد وغيرهما من أئمة السلف، وكانت إجاباتهم خالية من التأويل، ومؤلفاتهم تبين أن التأويل باطل وليس هو مذهب السلف ويثبتون ذلك بحجج معروفة في مؤلفاتهم. انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ٨١.

(٣) فقد أخرج الإمام أحمد في «مسنده» (٢١٢١٩) عن أبي بن كعب، أن المشركين قالوا للنبي ﷺ: يا محمد، انسُب لنا ربَّك، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

[الإخلاص: ١-٢] وكذلك بين النبي ﷺ للسائل الذي قال له: أين كان ربنا قبل أن يخلق الخلق، الحديث المشهور[١].

/ ثم ظهر من بعدهم خلوف لا رسوخ لهم في العلم، فتتبعوا ما تشابه منه، فحينئذ ١١
افترق الراسخون في العلم، فمنهم من تبع من سلف اقتداءً وورعاً وفَرَقاً، كمالك وأحمد وسائر الفقهاء والمحدثين.

ومنهم من قال: هذه الألفاظ إنما هي إثبات لصفات الكمال، وتنزيه وتقديس عن صفات الحدوث، فسبّح الله ونزّهه، وأوّلها بما ينبغي لقدسه وجلاله جل وعلا، وبيّن أن ذلك لغة العرب وعادتها في كلامها، وأن الله سبحانه خاطبهم بلغتهم لكي يفهموا، وبعادتهم لكي يفقهوا، وأنهم لا يحل لهم أن يكتموا علماً علموه، فأبرزوه بياناً وبلاغاً، وهؤلاء كالشيخ أبي الحسن الأشعري[٢]، وغيره من خلف المتكلمين.

والذي أقوله: إن الطريقين مستقيمان[٣]، فإنما الأمور بمقاصدها، وإنما الأعمال

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (١٨٢) عن أبي رزين العُقيلي: ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان في عماء، ما تحته هواء وما فوقه هواء، ثمّ خلق عرشه على الماء».
وهذا الحديث في مسند أحمد ٤/ ١١ـ١٢ (١٦١٨٨). وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣١٥.

(٢) المعروف أن الإمام أبا الحسن الأشعري رجع عن عقيدة الاعتزال إلى عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد ألف كتباً في ذلك، منها: الإبانة عن أصول الديانة، ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، وقد ذكر كثير من العلماء أن عقيدته في أصول الديانات على طريقة أهل السنة والجماعة، كما اتفق أهل الحديث أن أبا الحسن الأشعري كان إماماً من أئمة أصحاب الحديث، والمؤلف ـ رحمه الله ـ جعله من خلف المتكلمين وهو غير موافق لما صرح به في كتبه التي رد بها على المتكلمين وبين فيها أنه على مذهب أهل الحديث.
انظر: الفتوى الحموية ١٤٦ـ ١٤٧، أبو الحسن الأشعري وعقيدته ٦، الإبانة عن أصول الديانة ٣١.

(٣) قول المؤلف ـ رحمه الله ـ: إن الطريقين مستقيمان. غير مسلم، فطريقة السلف مبنية على الكتاب والسنة، وطريقة الخلف مبنية على الفلسفة والأمور العقلية، ومن الغريب أن يساوي المؤلف بين أناس عاشوا في القرون الفاضلة، ومنها القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ، ونهلوا من مناهل العقيدة الصافية السليمة قبل أن يدخلها الفلسفة الباطلة، وبين أناس خاضوا في علم الكلام وجاؤوا بأدلة منطقية فلسفية اضطربت فيها أقوالهم واختلفت مدارسهم ومذاهبهم، في حين أن عقيدة السلف واحدة لا تعدد فيها ولا اختلاف بين علمائها، فكيف يكون الطريقان مستقيمين؟ ومعلوم أن طريق الحق واحد.
انظر: الفتوى الحموية ص٧٩ وما بعدها، منهج ودراسات لأسماء الصفات ١٥.

بالنيات، وما أحسن قول بعض أهل العلم: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم[١].

فمن طهر الله زمانه من أهل الزيغ والفتنة، فليمسك عن القول، ومن ابتلي بهم، فإن كانوا معطلة[٢] فليثبت لله سبحانه صفات الكمال، وإن كانوا مشبهة[٣]، فليثبت لله صفات التنزيه والتقديس.

وأما علم تأويله، فالذي أقوله: أنه لا يعلم تأويله إلا الله، والذين أوَّلوا فإنما أولوا على ما يجوز في لسان العرب[٤]، ولم يقطعوا بأنه مراد الله سبحانه، بل يقولون: يجوز أن يكون مراد الله تعالى ، فإن هذا المعنى لائق بجلاله سبحانه واللسان يؤدي معناه، ويجوز أن يكون المراد به معنًى لا يعلمه إلا الله سبحانه. ولو زعم زاعم أنه يعلم تأويله لكان مفترياً قد نصب نفسه موضع وحي الله سبحانه، على أن أهل الوحي والرسالة صلوات الله وسلامه عليهم لم يثبتوا الماهية الكريمة إلا

---

(١) هذه الجملة تعني أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لذلك ، فهم بهذه العبارة بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾.

وأن طريقة الخلف أعلم لكونها مستندة إلى استخراج معاني النصوص المعروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب التأويلات ، وقد استحسن المؤلف رحمه الله هذه الجملة ، والحق أنه أخطأ في استحسانه كما أخطأ غيره من علماء الكلام . ومعلوم لدى كل منصف مطلع أن هذه ليست طريقة السلف ، بل طريقة السلف الإيمان بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل، وكيف يكون الخلف أعلم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين عاصروا التنزيل ، فهم أقرب إلى فهم كلام الله وكلام رسوله ﷺ ، لا سيما وقد قال الرسول ﷺ: «خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم» ومعلوم أن مصادر المتكلمين هي الجدل والفلسفة المعتمدة على الأمور العقلية . ومصادر السلف هي: كتاب الله وسنة رسول الله وأقوال الصحابة والأئمة ومن سار على نهجهم .

انظر: الفتوى الحموية ص٩٠ وما بعدها.

(٢) المعطلة: هم الذين نفوا صفات الله ـ سبحانه وتعالى ـ لأنهم لم يفهموا من أسمائه وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوقين ، فهذا تعطيل وتمثيل . انظر: الحموية ١٠٢ ، التدمرية ٥٠.

(٣) المشبهة: هم الذين شبهوا صفات الله بصفات المخلوقين . انظر: التدمرية ٥١ ـ ٥٢ .

(٤) قوله: إنما أولوا على ما يجوز في لسان العرب. . إلخ . جار على مذهبه الأشعري ، والحق أن لسان العرب وطريقة استعمالاته لا تؤيد مذهب المؤولين لأسماء الله وصفاته ، ومن أراد التفصيل فليراجع: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم .

بصفات الجلال والكمال، كما ذكر الله سبحانه عنهم، ولم يبينوها بحقيقة تأويلها الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه، وما ثبت من المعجز في الذات ثبت في الصفات. والله أعلم.

المسألة السادسة[١]:

وهي ملازمة لما قبلها.

اختلف الناس في الوقف في هذه الآية، هل هو على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] لانفراده بعلم ذلك، أو على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] ثم يستأنف بقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ﴾ ويكون المعنى: وهم يقولون؟

وعلى الأول جمهور السلف وعلماؤهم، كعائشة، وابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم.

وتبعهم من الفقهاء: عروة، ومالك، والحنفية.

ومن القراء: نافع، وابن كثير، والكسائي، ويعقوب الحضرمي.

ومن أهل المعاني واللسان[٢]: الفراء[٣]، والأخفش[٤]، وأبو حاتم

---

(١) راجع لهذه المسألة: شرح الكوكب المنير (محقق) ٢/ ١٥٠ ، العدة لأبي يعلى ٢/ ٦٨٨ ، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٨٦ ـ ١٠٢ ، الإتقان ٢/ ٦ ، تفسير الطبري ٦/ ١٨٦ ، النووي على مسلم ١٦/ ٢١٨ ، التفسير الكبير ١/ ١٨٨ ، أضواء البيان ١/ ٢٦٨ ، مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٨٠ ما بعدها، فتح القدير ١/ ٣١٧ .

(٢) في الهامش (والبيان) وعليها (ظ) .

(٣) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ، الديلمي ، مولى بني أسد ، أبو زكريا المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، كان يقال: أمير المؤمنين في النحو ، كان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً ، وقد عهد إليه الخليفة المأمون بتربية ابنيه ، من كتبه: معاني القرآن ، والمقصور والممدود ، توفي سنة ٢٠٧هـ .

انظر: تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٢ ، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧٣ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣ ، وفيات الأعيان ٦/ ١٧٦ ، غاية النهاية ٢/ ٣٧١ ، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١١٨ ، تاريخ بغداد ١٤/ ١٤٦.

(٤) هو سعيد بن مَسْعَدة البلخي ثم البصري ، المعروف بالأخفش الأوسط ، نحوي عالم باللغة والأدب ، من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وأخذ العربية عن سيبويه ، صنف كتباً منها: معاني القرآن ، وشرح أبيات المعاني ، توفي سنة ٢١٥هـ تقريباً .

انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٩٠ ، إنباه الرواة ٢/ ٣٦ - ٤٦ ، وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٠ ، شذرات الذهب ٢/ ٣٦ ، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٠٦ ، البداية والنهاية ١٠/ ٢٩٣.

السجستاني[١]، وابن كيسان[٢]، وأبو عبيدة[٣]، وغيرهم، وبه أقول.

ومن الناس من أحبَّ الوقف على الثاني، وهم الأقلون، ومنهم متكلمو الأشعرية والمعتزلة[٤]، ونقل عنهم أنهم قالوا: لا بد في الراسخين من عالم به، والأحسن في تأويل قولهم أن يقال: إن مرادهم أن صرف الألفاظ الموهمة عن ظاهرها إلى ما يليق بجلال الله سبحانه علمٌ بتأويله وإدراكٌ لمعناه، كما قال الصديق رضي الله تعالى عنه: والعجز عن درك الإدراك إدراك[٥].

---

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة، كان المبرد يلازم القراءة عليه، له نيف وثلاثون كتاباً، توفي سنة ٢٤٨هـ. وقيل: ٢٥٠هـ، وقيل: ٢٥٤هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم ٨٦، وفيات الأعيان ٢/ ٤٣٠، إنباه الرواة ٢/ ٥٨ - ٦٤، بغية الوعاة ١/ ٦٠٦، غاية النهاية ١/ ٣٢٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٧، النجوم الزاهرة ٢/ ٣٣٢.

(٢) هو محمد أحمد بن إبراهيم أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحواً ولغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، من كتبه: معاني القرآن، والمختار في علل النحو، توفي سنة ٢٩٩هـ.

انظر: شذرات الذهب ٢/ ٢٣٢، إنباه الرواة ٣/ ٥٧، بغية الوعاة ١/ ١٨، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٥٣، البداية والنهاية ١١/ ١١٧، الأعلام ٦/ ١٩٧.

(٣) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، النحوي، كان عالماً بالشعر والغريب والأخبار، كان يميل إلى رأي الخوارج، له مؤلفات كثيرة منها: مجاز القرآن، والخيل، ونقائض جرير والفرزدق، توفي سنة ٢٠٩هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧١، وفيات الأعيان ٤/ ٣٢٣، ترجمة رقم ٧٠٢، تاريخ بغداد ١٣/ ٢٥٢.

(٤) المعتزلة: هم عشرون فرقة، شذوا عن أهل السنة والجماعة بآراء منها نفي الصفات، وأن العبد يخلق فعله، ورأسهم واصل بن عطاء، فإنه خالف الحسن البصري في القدر، وفي المنزلة بين المنزلتين، وانضم إليه عمرو بن عبيد في بدعته، فطردهما الحسن البصري من مجلسه، فاعتزلاه إلى سارية من سواري مسجد البصرة، فقيل لهما ولأتباعهما: المعتزلة.

انظر: الفرق بين الفرق ٢١، الملل والنحل ١/ ٥٣، بهامش الفصل.

(٥) لم أجد من ذكر هذا الأثر عن أبي بكر الصديق ـ ﷺ ـ وقد ذكره مصطفى العالم في كتابه (مع عقيدة السلف ـ العقيدة الواسطية ١٤) بيت شعر حيث قال: ولله در القائل:

العجز عن درك الإدراك إدراك ... والبحث في كنه ذاته إشراك

ولأن صرف الألفاظ عن ظواهرها، وإن كان تأويلاً فليس بعلم لتأويلها، فإن تأويل الشيء ما يؤول حقيقته إليه، أي: يرجع إليه[١]، ولا يعلم حقيقة ما يؤول الأمر إليه، من مدة أجل هذه الأمة وقيام الساعة، ولا حقيقة صفات الله تعالى، إلا الله سبحانه والله أعلم.

المسألة السابعة:

وهي مبنية على ما قبلها[٢].

---

(١) التأويل: يحتمل أن يكون المراد به في الآية الكريمة التفسير وإدراك المعنى، ويحتمل أن يكون المراد حقيقة ما يؤول إليه الأمر، وعلى هذا فالذين قالوا إن الواو عاطفة، جعلوا معنى التأويل: التفسير، وهو فهم المعنى، كما قال النبي ﷺ لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» أي: التفسير، وهو فهم معاني القرآن.

والإمام الطبري وغيره يقولون في التفسير: القول في تأويل قوله كذا وكذا، أو يقولون: اختلف أهل التأويل في هذه الآية، ونحو ذلك، ومرادهم التفسير، فيكون الراسخون على هذا المعنى يفهمون ما خوطبوا به، وإن لم يدركوا حقائقه، وأما الذين قالوا: إن الواو استئنافية، جعلوا معنى التأويل حقيقة ما يؤول إليه الأمر، وذلك لا يعلمه إلا الله وحده، فحقيقة ذات الله وكنهها وكيفية أسمائه وصفاته، وحقيقة المعاد لا يعلمها إلا الله، وفي القرآن ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، ولكن حقيقة كل واحدة تختلف عن الأخرى، فأسماء الله وصفاته بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه في اللفظ، إلا أن حقيقة أسماء الخالق وصفاته ليست كحقيقة المخلوق، فعلماء السلف يفهمون معانيها، ويميزون الفرق بينها، وأما نفس الحقيقة فهي من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، ولذا لما سئل الإمام مالك ـ رحمه الله ـ عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ قال: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.

ويلحق بهذا إخبار الله عن اليوم الآخر، وما فيه من نعيم مقيم وعذاب أليم، وفي الآخرة جنة ونار وميزان، وفي الجنة أنهار من ماء غير آسن، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وأنهار من خمرة لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى وسرر مرفوعة وأكواب موضوعة، وغير ذلك مما نعلمه ونؤمن به ويمتاز ما في الآخرة عما في الدنيا، ولكن حقيقته وكيفيته غير معلومة لنا، وهي من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

انظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٨٨ وما بعدها، تفسير الطبري ٦/ ١٩٩، التفسير الكبير ١/ ١٨٩، المسودة ١/ ٣٦٥، النووي على مسلم ١٦/ ٢١٨، العدة لأبي يعلى ٢/ ٦٩١، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٨٦ - ١٠٢، روضة الناظر ٣٦، شرح الكوكب المنير (محقق) ٢/ ١٥٠، الإتقان ٢/ ٥٤، فتح القدير ١/ ٣١٧، أضواء البيان ١/ ٢٦٦ - ٢٧١، درء تعارض العقل والنقل ١/ ٤٠٦.

(٢) من خلافهم في مسألة: هل الراسخون يعلمون المتشابه؟ نشأ هذا الخلاف: هل في القرآن شيء لا تعلمه الأمة؟

راجع: البرهان ٢/ ٧٤.

ذهب كثير من الفقهاء والمحدثين إلى أنه يجوز أن يحصل في كتاب الله سبحانه ما لا سبيل إلى العلم به[١]، واحتج الأولون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] واحتجوا من طريق المعنى، بأن الأفعال التي كلفناها قسمان:

منها ما يعرف وجه الحكمة فيه، كالصلاة والزكاة، فإن الصلاة تواضع، والزكاة/ مواساة وإحسان.

ومنها ما لا يعرف وجه الحكمة فيه، كأفعال الحج، وهو حسن[٢] كالقسم الأول[٣]، لما فيه من الدلالة على كمال التسليم والانقياد، وإذا ثبت هذا في الأفعال جاز مثله في الأقوال فيما أنزله الله تعالى، فمنه ما يعرف معناه، وما لا يعرف معناه البتة، ويكون المقصود من إنزاله التكليف بقراءته وتعظيمه، وبهذا يتم ظهور كمال العبودية.

وأنكر ذلك المتكلمون، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٤] ولو كان غير مفهوم لما أمر بتدبره[٤]، وبقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] ولو كان غير مفهوم لما أمر بالتدبر لمعرفة التناقض والاختلاف، وبقوله تعالى: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى﴾ [النحل: ٨٩] وما أشبه ذلك من الآيات[٥]. والله أعلم.

---

(١) راجع لهذه المسألة: مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٣٠ ، المسودة ١/ ٣٦٧ ، شرح الكوكب المنير (محقق) ٢/ ١٥٧ ، البرهان في علوم القرآن ٢/ ٧٤ ، عمدة التفاسير ٢/ ٢٢٣ ، الإتقان ٢/ ٨ .

(٢) هذه الكلمة في الأصل غير واضحة استظهرناها كما هو مثبت .

(٣) تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله .

(٤) الاستفهام في الآية يفيد الإنكار والتوبيخ ، وهذا ذم من الله للمعرضين عن التدبر والتفكر في كتاب الله ، وكون قلوبهم مقفلة لا تقبل التدبر والتفكر ، استحقوا الذم والتوبيخ . انظر في هذا: التفسير الكبير ٢٨/ ٦٥ - ٦٦ ، تفسير ابن كثير ٤/ ١٧٩ ، تفسير أبي السعود ٨/ ٩٩ ، تفسير فتح القدير ١/ ٤٩١ ، أضواء البيان ٧/ ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٥) انظر المراجع السابقة .

المسألة الثامنة[١]:

وهي قريبة مما قبلها.

ذهب الحَشْوية[٢] ـ الذين ردَّهم الحسن البصري إلى حشا الحلقة بعد أن كانوا يجلسون أمامه لما خالفوه ـ إلى أنه يجوز أن يرد في الكتاب والسنة خطاب ولا يراد به شيء من المعنى، كقوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] وكقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] وليس لرؤوسهم معان معلومة عند العرب، وكآيات الصفات.

وذهب عامة الناس إلى بطلان هذا القول وامتناعه، لأن الخطاب بلفظ لا معنى له هذيان، لا يليق بعاقل فكيف الباري سبحانه.

وأما الجواب عن الحروف المقطعة في أوائل السور، فقيل[٣]: إنها أسماء للسور، وقيل[٤]: كل حرف منها تنبيه على كلمة، وقد جرت بذلك عادة العرب مبالغة في الاختصار، كقول الشاعر[٥]:

---

(١) راجع لهذه المسألة: فواتح الرحموت ٢/ ١٧ ، شرح الكوكب المنير محقق ٢/ ١٤٧ ، المحصول ١/ ٣٨٥ - ٣٨٨ ، جمع الجوامع ١/ ٢٣٣ ، الإحكام للآمدي ١/ ١٤٣ - ١٤٤ ، منتهى السول ٤١ ، التفسير الكبير ٢/ ٤٠٦ ، تيسير التحرير ٣/ ١٠ .

(٢) وتطلق هذه التسمية إما على من يحشو الأحاديث التي لا أصل لها عن رسول الله ﷺ ، فيدخلون بها ما ليس منها ، وإما على من يخالف الأشاعرة في مذهبهم بالنسبة لصفات الله ، ويعتبرونهم ممن يغلوا بالجبر والتشبيه والتجسيم ، لأنهم عند من لقبهم بهذا مجسمة ، والمجسم محشو نسبة إلى الحشو ، ونقل بعضهم أن الزنادقة تطلق هذا اللقب على أهل الحديث ليبطلوا بذلك مضمون الأحاديث وأنها حشو لا فائدة منها ، وبعضهم قال: يطلق هذا اللقب على من نسب إلى نوع من البدع والإلحاد.
انظر: المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر ٤٩ ، شرح الكوكب المنير محقق ٢/ ١٤٧ ، مجموع الفتاوى ١٢/ ١٧٦ ، البناني على جمع الجوامع ١/ ٢٣٣ ، درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٤٣٢ ، ضبط الأعلام لأحمد تيمور باشا ٣٩ .

(٣) هذا القول لفخر الدين الرازي . انظر: المحصول ١/ ٣٨٨.

(٤) وهذا القول اختاره الزجاج كما ذكر ذلك السيوطي في الإتقان ٢/ ١٢ .

(٥) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخو عثمان بن عفان لأمه ، ولي الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص فشهد على الوليد جماعة عند عثمان بشرب الخمر ، فكتب إليه يأمره بالشخوص ثم حده وعزله .
انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٧٥ ، الخصائص لابن جني ١/ ٣٠ ، شرح شافية ابن الحاجب للشيخ الرضي ٤/ ٢٧١ - ٢٧٢ .

قلت لها: قفي، فقالت: قاف[١]

وقيل غير ذلك[٢]، كما تقدم ذكره[٣]، وأما رؤوس الشياطين فإن من عادة العرب أن تضرب الأمثال بما يتخيلونه قبيحاً أو مستهجناً.

والحق أن يقال: إنهم إن أرادوا الخطاب بلفظ مهمل لا معنى له أصلاً فباطل[٤]، وإن أرادوا أنه لا سبيل إلى إدراك معانيها لاختلاف دلالتي العقل والسمع وامتناع طلب المراد بها عند الاشتباه، فهذا صحيح، كما ذكرنا ذلك في معنى المتشابه، ولكنه خطأ في العبارة، إذ لا يجوز أن يقال: إنه لا معنى له. بل له معنى يعلمه الله سبحانه، وسقوط طلبه في حقنا لا يوجب سقوط حقيقته. والله أعلم.

المسألة التاسعة[٥]:

لا يخفى على ذي عقل وعلم أن ذكر الله المتشابه في كتابه لا يخلو من فائدة وحكمة، وقد ذكر أهل العلم في ذلك أنواعاً من الفوائد وأحسنها فائدتان[٦]:

---

(١) وتكملة البيت: لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف.

والشاهد فيه قوله: (قاف) حيث إن الأصل فيه (وقفت) فاختصر في الجواب فقال: (قاف).

(٢) ذكر الإمام السيوطي أقوالاً كثيرة في معاني الحروف المقطعة في أوائل السور. انظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/ ١١ وما بعدها.

(٣) في المسألة الخامسة في معرفة المحكم والمتشابه.

(٤) قال في شرح الكوكب المنير: قال القرافي في شرح جمع الجوامع: والظاهر أن خلافهم فيما له معنى ولا تفهمه، أما ما لا معنى له أصلاً فمنعه محل وفاق. اهـ. شرح الكوكب المنير (محقق) ٢/ ١٤٣.

(٥) راجع لهذه المسألة: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٧٥، زاد المسير ١/ ٣٥١، العدة في أصول الفقه ٢/ ٦٩٤، التفسير الكبير ٧/ ١٧٢، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١/ ٥٧، شرح التلويح ١/ ١٢٨.

(٦) ذكر العلماء فوائد كثيرة في ذكر المتشابه في القرآن، وقد فصل الإمام الزركشي في كتابه البرهان ٢/ ٧٥ بين فوائد المتشابه الذي يمكن علمه وبين فوائد المتشابه الذي لا يمكن علمه، فإن كان مما يمكن علمه فله فوائد منها:

أولاً: حث العلماء على النظر في غوامضه والبحث عن دقائق معانيه وهذا امتحان من الله لينالهم الثواب على سعيهم.

ثانياً: إظهار فضل العالم على الجاهل، وهذا مما يجعله يتطلع إلى المزيد من العلم ليحصل له درجة الفضل.

وأما إن كان من الذي لا يمكن علمه فله فوائد أيضاً منها: إنزاله ابتلاءً وامتحاناً بالوقف فيه مع التعبد =

إحداهما: أنه متى كانت المتشابهات موجودة كان الوصول إلى الحق أصعب، والأجر على قدر النصب، بدليل قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] فابتلاهم الله تعالى بذلك حتى يستعملوا عقولهم ويستضيئوا بنورها، وتكثر أجورهم.

وثانيهما: أن القرآن كتاب مشتمل على دعوى العامة والخاصة، وطباع العوام تنبو[١] عن إدراك الحقائق العقلية المحضة[٢]، فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم[٣]، ولا متحيز، ولا مشار[٤] إليه في جهة، ظن أن هذا عدم محض، فوقع في التعطيل، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح[٥]، فالقسم

= بتلاوته والإيمان به كما جاء. وإقامة الحجة بكونه نزل بلغتهم، وعجزوا عن إدراكه مع بلاغتهم. انتهى ملخصاً من البرهان ٢/ ٧٥-٧٦، وانظر: العدة في أصول الفقه ٢/ ٦٩٤، شرح الكوكب المنير (محقق) ٢/ ١٥٣.

(١) أي: تعجز.

(٢) كلام المؤلف مبني على طريقة المتكلمين في تعظيمهم العلوم العقلية التي أسسها الفلاسفة، ولذلك ينقسم الناس عندهم إلى عوام ومتكلمين، ولهم في ذلك مسالك مضطربة في باب العقيدة، وأما العقيدة الإسلامية التي أسسها الوحي فهي عقيدة فطرية ميسرة. انظر: شرح العقيدة الطحاوية ٢٢٠.

(٣) قوله: ليس بجسم. هو من ألفاظ المتكلمين المبتدعة، لأن إثبات الصفات عندهم مستلزم للتجسيم، والأجسام متماثلة في نظرهم، وهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيماً بناء على تماثل الأجسام، والسلف يثبتون لله ـ سبحانه ـ صفات الكمال مع نفي مماثلة غيره له فيها، ونفي المماثلة هذه فيما هو مستحق له فلا يشاركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه، فكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها لا يماثله فيها أحد.

انظر الموضوع بتوسع في: التدمرية ٤٨ وما بعدها، شرح العقيدة الطحاوية ١٠٩، الصواعق المرسلة ٤٩.

(٤) الإشارة إليه ـ سبحانه ـ ثابتة في الأحاديث الصحيحة، وإنما قال المؤلف رحمه الله: ولا مشار إليه في جهة. بناء على إنكار علو الله على خلقه. انظر: الحموية ٩٤ - ٩٥، التدمرية ٤٨، الصواعق المرسلة ٤٨، مناهل العرفان ٢/ ١٨٧.

(٥) يريد المؤلف رحمه الله أن ما جاء في القرآن من أسماء الله وصفاته يشابه ما يوصف به المخلوق، وفي نفس الوقت خُلط فيه الحق بالباطل ليتمكن العوام من الفهم، وهذا فيه نظر. فإن الله سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فنفى المماثلة والمشابهة في كل وجه للمخلوقات، ثم قال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فأثبت السمع والبصر اللائقين به سبحانه بلا مشابهة لسمع المخلوق وبصره، فهل هناك بيان أوضح من هذا البيان؟ والاشتراك في اللفظ لا يلزم منه الاشتراك في الحقيقة والمعنى كما هو معروف، والمؤلف ـ رحمه الله ـ قلد في هذا ما ذكره الفخر الرازي في تفسيره. انظر: شرح العقيدة الطحاوية ٩٩، الحموية ١٠٢ - ١٠٣، التفسير الكبير ٧/ ١٧٢.

الأول وهو الذي يخاطَبُون به في أول الأمر ، يكون من قسم المتشابهات.

والقسم الثاني وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر، من قسم المحكمات[١]، وقد يجمعها جميعاً كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

١٣ / **المسألة العاشرة:**

في بيان الطريق المؤدية إلى معرفة المحكم من المتشابه، وهو مهم، وذلك أن كل واحد من أصحاب المذاهب يرى أن الآية الموافقة لمذهبه محكمة، والموافقة لمذهب خصمه متشابهة.

فالمعتزلي يقول: إن قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ﴾ [الكهف: ٢٩] محكم، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] متشابه. والسني يعكس القضية، وكذلك القائل بالجهة والتجسيم[٢]، نعوذ بالله من ذلك بزعم ذلك.

والمُحَكَّمُ في ذلك هو نور العقل المرشد إلى اليقين، فإنه لا يجوز ترك الظاهر الراجح إلا إذا كان باطلاً، ولا يتبين بطلانه إلا بالدليل الخارجي، والدليل الخارجي إما أن يكون لفظياً أو عقلياً، فإن كان لفظياً فمن ضرورته وقوع التعارض بينه وبين ذلك الظاهر، وليس ترك أحدهما بأولى من الآخر لاستوائهما في درجة الظن، ولم

---

(١) العجيب أن المؤلف ـ رحمه الله ـ يجعل تأويل المؤولين للصفات هو المحكم في نهاية الأمر ، وما يفهم من ظاهر نصوص الصفات في أول الأمر على حد قوله من المتشابه ، وأعجب من ذلك استدلاله لذلك بالآية الكريمة التي يدور عليها مذهب السلف . والحق في هذا أن الصفات من جهة إثباتها وفهم معانيها وتفسيرها من المحكم ، ومن جهة كيفيتها وإدراك حقائقها من المتشابه . انظر: شرح العقيدة الطحاوية ٤٠١ .

(٢) لفظ الجهة ولفظ التجسيم من الألفاظ المجملة التي لم ترد في النصوص ، فكل من نافيها ومثبتها مطالب بتفسير مراده ، فإن أراد معنى باطلاً قيل له: مرادك باطل ، ولفظك مبتدع ليس من ألفاظ الوحي ، وإن أراد معنى صحيحاً قيل له: المعنى صحيح واللفظ مجمل ، فلا بد من التفصيل على كلا الوجهين.

انظر: الصواعق المرسلة ٤٩ - ٥٠ ، شرح العقيدة الطحاوية ٢٣٨ وما بعدها ، التدمرية ٤٦ وما بعدها .

يبق إلا أن يقال: إن أحدهما قاطع والآخر ظاهر، أو أحدهما أقوى في الظهور، والقاطع في الدلالة اللفظية معدوم لتوقف القاطع في الأدلة اللفظية على عدم الاشتراك والمجاز، والتخصيص والإضمار، وعلى عدم المعارض العقلي.

وكل واحد من هذه المقدمات مظنون، والمتوقف على المظنون مظنون، والظهور لأحدهما على الآخر لا يكون إلا في مقام الظن، والظنون لا يجوز التعويل عليها في مسائل الاعتقاد، فثبت أن المَحَكَّمُ في ذلك هو الدليل العقلي، فمتى ورد لفظ في المتشابه وجب على المكلف أن يقطع بأن ظاهره باطل[1] غير مراد لله تعالى، لقيام دلالة العقل على بطلان هذا الظاهر، فإن كان ممن يقول بالتأويل عدل إليه، وإلا فوض علم ذلك إلى الله تعالى.

---

(١) الواجب أن يقطع المكلف الحريص على نجاة نفسه ، بأن ظواهر هذه النصوص تدل على الكمال المطلق لله ، وأن يتهم عقله في الوحي ولا يتهم الوحي في العقل.

والمخلص عند المؤلف ، إما التأويل وقد مضى بيان بطلانه ، وإما التفويض ، وليس هو مذهب السلف كما توهمه المؤلف ، بل السلف يفهمون معاني نصوص الصفات . والذي حمل المؤلف ـ رحمه الله ـ على وجوب أن يقطع المكلف بأن ظاهر اللفظ من المتشابه باطل ظنه أن الظاهر من نصوص الصفات المتشابهة ، وهذا هو عين الخطأ الذي حمل المؤولين على التأويل . فالحق أن ظاهر الصفات لا يفيد التشبيه أبداً ، لأن ذلك التوهم نفاه الله تعالى بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ، ولا يخوضون في كيفيتها . فالتفويض في الكيفية لا في تفسير اللفظ وفهم معناه ، والله أعلم . انظر: الصواعق المرسلة ٨٤ وما بعدها ، والحموية ٩٥ وما بعدها .